



الولايات المتحدة والحلف الأطلسي: تحالف صاحب رسالة



THE
U.S. & NATO

AN ALLIANCE
OF PURPOSE

وزارة الخارجية الأميركية / مكتب برامج الإعلام الخارجي

حزيران / يونيو 2004

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الأميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتُنشر هذه المجلات بيانات السياسة الأميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تُنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتُنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع:

<http://usinfo.state.gov/journals/journalsarab.htm>

وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

*Editor, eJournal USA
IIP/T
U.S. Department of State
301 4th Street SW
Washington, DC 20547
United States of America
E-mail: iiptcp@state.gov*

الولايات المتحدة والحلف الأطلسي: تحالف صاحب رسالة



أميركا الشمالية وأوروبا لمناقشة أكثر القضايا السياسية خطورة في برنامج عملنا. وهو المكان الذي تتفق فيه البلدان، التي تتشارك نفس القيم بعمق كبير، على العمل المشترك. إنه الموقع لأكثر جيوش العالم فعالية لندافع، سوية، عن أمننا، وقيمنا، ومصالحنا، حيثما لزم الأمر.»

عندما سيجتمع الأعضاء الستة والعشرون في الحلف الأطلسي في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من حزيران/يونيو في اسطنبول، سيواصلون الحوار التطويري الذي بدأه قبل عامين في براغ، وسوف يسعون الى تعاون عميق لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الأمن في هذا العصر.

هذا العدد من أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة يبحث مسألة الحلف الأطلسي، الذي اتسع مؤخرًا، وذلك من خلال تقديم مجموعة من وجهات النظر في مقالات، وتعليقات، ومراجع بقلم خبراء الأمن القومي ضمن الإدارة، والكونغرس، والأبحاث العامة، والقطاعات الأكاديمية.

عندما رحّب الرئيس جورج دبليو بوش بالأعضاء الجدد في الحلف الأطلسي، خلال حفل انضمامهم للحلف الذي أقيم في البيت الأبيض في 29 آذار/مارس 2004، أشار الى أن الوحدة والالتزام بالحرية قادا الحلف إلى النصر في الحرب الباردة، وانهما سوف يحققان ذلك مجددًا في الحرب ضد الإرهاب.

قال الرئيس بوش: «اليوم، يواجه تحالفنا عدوًا جديدًا، جاء بالموت الى العديد من الناس الأبرياء من نيويورك الى مدريد. الإرهابيون يكرهون كل ما يعنيه هذا التحالف. انهم يحقدون حرياتنا، ويخشون وحدتنا، ويسعون الى تفريقنا. سوف يفشلون. فلن نفترق. بإمكان أوروبا وأميركا العمل لتقدم الحرية، وتوفير الأمل، وتقديم المساعدة الى الذين يسعون الى رفع نير العزلة والخوف والاضطهاد. هذه هي الرسالة التي حددها التاريخ للحلف الأطلسي، هذا التحالف العظيم الواثق الذي يضم 26 دولة، ونحن نقبل هذه الرسالة بكل فخر.»

الحلف الأطلسي هو اليوم، كما كان منذ تأسيسه قبل خمسة وخمسين عامًا، منظمة فريدة لا تقدر بثمن. انه، كما قال الأمين العام للحلف، جاب دي هوب شيفر، «المكان الذي تجتمع فيه

الولايات المتحدة والحلف الأطلسي: تحالف صاحب رسالة

يبقى الحلف الأطلسي (الناتو) تحالفنا الأساسي

بقلم ر. نيكولاس بيرنز، سفير الولايات المتحدة لدى الحلف الأطلسي.
تعزز الولايات المتحدة خلال اجتماع القمة في اسطنبول وما يليه، عرض خمسة أهداف طموحة ترمي إلى تمكين الحلف من التعامل بفعالية مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

الولايات المتحدة والحلف الأطلسي: شراكة ناشطة فعلاً

بقلم أ. إليزابيث جونز، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأوروبية.
لقد ثبت مراراً وتكراراً خطأ التوقعات حول عدم أهمية الحلف الأطلسي وبالتالي زواله.

الحلف الأطلسي: تحالف يتطور

بقلم أيان بريجنسكي، نائب مساعد وزير الدفاع للشؤون الأوروبية والحلف الأطلسي
لا يزال الدفاع المشترك الغرض الأساسي للحلف الأطلسي لكن المهمات التي تتبع من تلك المسؤولية تغيرت بصورة دراماتيكية وأصبحت مختلفة عن تلك التي صُممت من أجلها خلال الحرب الباردة.

السياسة الجديدة للتعاون الدفاعي عبر الأطلسي

بقلم جاب دي هوب شيفر، الأمين العام للحلف الأطلسي
سوف يكون الحلف قاعدة للاستقرار في البيئة الاستراتيجية المتغيرة.

دور الحلف الأطلسي في توفير الأمن للشرق الأوسط الكبير

بقلم تشاك هاغل، السناتور الأميركي والعضو الجمهوري في لجنة العلاقات الخارجية.
تركيا وأفغانستان والعراق وحوض المتوسط وإسرائيل - فلسطين، هي خمس مناطق توفر للحلف الأطلسي إمكانية استخدام خبراته لصالح الجميع.

قمة اسطنبول: مواجهة التحدي

بقلم جوزيف ر. بايدن، السناتور الأميركي والديمقراطي الأعلى رتبة في لجنة العلاقات الخارجية.
حان الوقت لكي يطوي أعضاء الحلف الأطلسي صفحة النقاش حول العراق ويركزوا على الحاجة المشتركة لتأمين استقرار ذلك البلد لصالح أمن الجميع.

مرحلة حاسمة بالنسبة للأهداف والالتزام

بقلم د. سايمون سرفاتي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها عبر الأطلسي إدراك مدى اعتمادهم على بعضهم البعض ليحققوا ويحافظوا على الأمن والاستقرار بنجاح ويستبدلوا المنافسة الخلافية بالتوازن التكاملي.

شراكة من أجل السلام: تخطيط مسار الحقبة الجديدة

بقلم د. جيفري سايمون، معهد الدراسات الاستراتيجية القومية.
يجب تحويل برنامج الشراكة للحلف الأطلسي وتكييفه ليتناسب مع المناطق الأخرى وتعزيز قدراته بطريقة أفضل لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

جهود الغرب الأمنية والشرق الأوسط الكبير

بقلم د. أنطوني هـ. كوردسمان، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
توفير الأمن للشرق الأوسط الكبير يستوجب، من بين أمور أخرى، الالتزام بمعالجة الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار، والعنف، والإرهاب.

مقترحات لتجديد الشراكة الأطلسية

بقلم د. تشارلز أ. كويشان، مجلس العلاقات الخارجية.
على أوروبا والولايات المتحدة إدراك دروس الماضي والتركيز على خمس مهمات لتعزيز التحالف.

يبقى الحلف الأطلسي تحالفنا الأساسي

بقلم ر. نيكولاس بيرنز سفير الولايات المتحدة لدى الحلف الأطلسي (الناتو)



اسطنبول أول اجتماع لرؤساء دول الحلف بمشاركة 26 دولة من الأعضاء. ان ضم بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا إلى الحلف قد أتم أكبر حلقة توسع له خلال خمسة وخمسين عاماً من تاريخه.

تساعد هذه الدول السبع التي انضمت الى الحلف في أواخر آذار / مارس من هذا العام في تعزيز الثورة الديمقراطية في بلدان حلف وارسو السابق. فانضمامها يُنشط الحلف ويؤكد أهمية الأمن بالنسبة لظروف التقدم والازدهار. فكما قالت رئيسة لاتفيا، فايرا فيكي- فريبيرغا، هؤلاء الأعضاء الجدد في الحلف «يعرفون معنى وقيمة الحرية، ويعرفون انها تستحق أي جهود تبذل من أجل مساندتها والحفاظ عليها، والوقوف الى جانبها، والقتال من أجلها».

وبقدر ما كان التطور السياسي للحلف هاماً، بقدر ما كان هاماً تحوله من حلف عسكري دفاعي جامد يمتلك جيوشاً هائلة قوية التسلح احتشدت لردع التهديد السوفياتي ضد أوروبا الغربية. كان الحلف يركز في الماضي على الداخل، على تهديدات الحرب الباردة الموجهة الى قلب أوروبا. أما مستقبل الحلف فسوف يتركز على الخارج، على التحديات التي تشكلها شبكات الإرهابيين العالمية، وعلى الأخص، على أمن أعضائها من قوس عدم الاستقرار الممتد من آسيا الجنوبية والوسطى الى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لمواجهة تلك التهديدات الجديدة، بدأ الحلف حيازة قدرات عسكرية حديثة لكي يمتلك قوة أكثر قدرة على الانتشار - قدرات مثل الجسر الجوي الاستراتيجي، وتزويد الطائرات بالوقود جواً، وعتاد موجه بدقة، ورقابة جو - أرض، وخدمات المساندة للوحدات القتالية. خلال الصيف الماضي، أنشأ الحلف هيكلية جديدة للقيادة العسكرية أكثر ضموراً وفعالية، ومركز تطوير قيادة الحلف في نورفولك لتعريف الحلفاء الغربيين على المفاهيم

تعتزم الولايات المتحدة خلال اجتماع القمة في اسطنبول وما بعده، عرض خمسة أهداف طموحة ترمي الى تمكين الحلف من التعامل بفعالية مع تحديات القرن الحادي والعشرين: الدعوة الى تعزيز القوات والموارد ليصبح للحلف وجود أنشط في أفغانستان؛ ودور أكثر تحديداً للحلف في العراق؛ والتزام عملي موسع إزاء الشرق الأوسط الكبير؛ وعلاقات مُحسنة بين الحلف والاتحاد الأوروبي؛ ورفع مستوى وتعزيز علاقات الحلف مع روسيا. ولا تزال الولايات المتحدة على إلتزامها إزاء الحلف، بصفته التحالف الأساسي، وإزاء التعاون المُتعدّد الأطراف الفعّال من أجل تحقيق الرؤية الأوروبية والأميركية المشتركة بالنسبة لمستقبل آمن، ومسالمة، وديمقراطي، ومزدهر.

كان الحلف الأطلسي قد أنشئ أصلاً لحماية أوروبا الغربية ضد العدوان الشيوعي السوفياتي. لكنه تكيف مع تهديدات القرن الحادي والعشرين، وطور نفسه سياسياً، وحصل على قدرات عسكرية جديدة، وقام بمهام كبرى جديدة في مواجهة الإرهاب العالمي على خطوطه الأمامية. تعتزم الولايات المتحدة، خلال اجتماع القمة في اسطنبول في حزيران / يونيو وما بعده، عرض خمسة أهداف طموحة بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس الحلف. وتبقى هذه المؤسسة الجليلة المتعددة الأطراف تُشكل الجسر الحيوي العابر للقارات الذي يربط الولايات المتحدة وكندا بالديمقراطيات في أوروبا ويوسع استتباب الأمن عملياً عبر قارتين.

منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على إعادة بناء الحلف من قمته حتى أساسه. فخلال اجتماع القمة ببراغ، في تشرين الثاني / نوفمبر 2002، وافق الحلفاء على مسودة لإنشاء حلف جديد يختلف من حيث المهام والعضوية والقدرات، عن المؤسسة القديمة أيام الحرب الباردة. أما نتائج جهودنا الرامية الى التغيير فسوف تظهر خلال اجتماع القمة للحلف في اسطنبول، في حزيران / يونيو 2004.

حصل التطور في هذه الحقبة الحاسمة بالتزامن مع أكبر توسع للتحالف منذ تأسيسه سنة 1949، وسوف يشكل اجتماع القمة في

الثورية الجديدة في التدريب، والعقيدة، والتكنولوجيا التي كان رائدها قيادة القوات الأميركية المشتركة. والمهم أيضاً أن التحالف طوّر بدوره قوة للرد العسكري المرن وسريع الحركة وتستخدم أحدث التكنولوجيات كانت فرنسا مساهماً كبيراً فيها. قوة الرد التابعة للحلف جاهزة لأية مهمة، سواء لإنقاذ الرهائن، أو للمساعدات الإنسانية، أو للرد على هجمات إرهابية، أو نزاعات حامية، ويمكن نشرها خلال أيام معدودة حيثما لزم في العالم، وقابلة للاستدامة متى حطت هناك.

اليوم، يمتلك الحلف قوات مكلفة القيام بمهام في مسافات أطول بكثير من أي وقت سابق في تاريخه. فإلى جانب العمليات الجارية في كوسوفو وبوسنيا، وإلى جانب مساندة اللواء / الفرقة المتعددة الأطراف تحت القيادة البولندية في العراق، قام الحلف بمهمة تاريخية في أفغانستان حيث يقود قوة مساعدة الأمن الدولية (ISAF) المنتدبة من قبل الأمم المتحدة، في كابول.

في الوقت الذي نستعد فيه لاجتماع القمة في اسطنبول، ونتطلع إلى المستقبل، ترى الولايات المتحدة خمسة أهداف للحلف تُشكّل برنامج عمل طموح لحلفنا.

تكن أول أولوياتنا في مساعدة الشعب الأفغاني على إعادة بناء بلاده المدمرة. وعلى الحلف الذي يقود القوة الدولية المنتدبة من جانب الأمم المتحدة، تعزيز دوره الطويل الأمد في أفغانستان. فقد وافق الحلفاء على التحرك خارج كابول لبناء حضور على نطاق البلاد، ومساعدة حكومة أفغانستان في مدّ سيطرتها وتوفير الأمن لأجل إجراء انتخابات في كافة أنحاء البلاد. كما نتحرك لإنشاء خمسة فرق إقليمية جديدة لإعادة الاعمار. لكن نجاح الحلف سوف يتوقف على امتلاكنا للقوات والموارد العسكرية اللازمة للقيام بالعمل المطلوب. تدعو الولايات المتحدة الدول الأوروبية إلى المشاركة بمزيد من القوات والموارد لأجل بناء حضور أقوى للحلف في أفغانستان.

الهدف الأساسي الثاني هو دراسة كيفية إعداد المقومات اللازمة لدور أكبر للحلف في العراق كما اقترح الرئيس بوش. بيّنت الأحداث الأخيرة صعوبة هذه المهمة بوضوح لكن هذا الاقتراح يلقي تأييداً من مجموعة كبيرة من الحلفاء. فبعد أن تتسلم الحكومة العراقية المؤقتة مسؤولية الحكم في الثلاثين من حزيران / يونيو، سيواصل الحلفاء الخدمة كأعضاء مهمين جداً ضمن قوات التحالف في العراق. وبإمكان الحلف تقديم ما لا يُقدّر بثمن لمساعدة العراق في انتقاله الكبير من الدكتاتورية إلى مستقبل ديمقراطي. ان تحديد مثل هذه المهمة قضية أساسية مطروحة أمام رؤساء دول الحلف في اسطنبول في حزيران / يونيو، وخلال الأشهر القادمة.

على الحلف، ثالثاً، ان يوسّع التزامه إزاء العالم العربي واسرائيل لمساعدة تلك البلدان على العثور على سبيلها نحو مستقبل أكثر سلاماً في الشرق الأوسط الكبير. ترغب الولايات المتحدة في أن يكون الحلف العنصر الأساسي لارتباطنا الطويل الأمد في هذه المنطقة الشاسعة. فالاستشارات التي أجراها الحلف مؤخراً في المنطقة دلّت على بعض التأييد لإقامة علاقات معززة مع الحلف.

إن التغيير على المدى الطويل في الشرق الأوسط سيساعد في زعزعة أسس الأزمة الإرهابية وفي توفير الفرصة لتجدد الديمقراطية والمجتمع المدني. انه تحد يجب على الأوروبيين والأميركيين تبنيه. فبإمكاننا تطوير الحوار بين الحلف وبلدان حوض المتوسط الى شراكة حقيقية، نقدم بموجبها التدريب العسكري والتمارين وعلاقات سياسية أوثق. وإطلاق إشارات الى البلدان الأخرى في المنطقة من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون. ويجب ان يكون تركيزنا على التعاون العملي مع تلك البلدان التي ترغب في إقامة علاقات أوثق مع الحلف.

هدفنا الرابع هو تحسين العلاقات بين الحلف والاتحاد الأوروبي، المؤسسات الكبيرتان المسؤولتان عن مستقبل أوروبا وعلى الأخص في البلقان. فالتوسّع الكبيران اللذان حصلوا في ربيع 2004 للمنظمتين ساهما في تقدم هدفنا المشترك المتمثل بأوروبا موحدة، حرة تعيش بسلام. وستبقى المنظمتان ناشطتين في الحفاظ على السلام والاستقرار الذي كلف غالباً في البلقان.

من المتوقع ان ينهي الحلف مهمة حفظ السلام التي قام بها في البوسنة، في كانون الأول / ديسمبر 2004، وأن يدعم مهمة جديدة للاتحاد الأوروبي بموجب إطار عمل «برلين بلاس» الذي تم التفاهم بشأنه بين المنظمتين، في آذار/ مارس الماضي. لكن يتوجب على الحلف الاحتفاظ بحضور قوي وقيادة مركزية في سرايغو لمساعدة السلطات البوسنية في سوق مجرمي الحرب أمام العدالة.

وسيوصل الحلف في كوسوفو مهمة قوات كوسوفو (KFOR) للحفاظ على الأمن والاستقرار اللذين تحتاهما كوسوفو في الوقت الذي يعمل فيه على تطبيق مخطط يحظى بدعم دولي لتوسيع المؤسسات الديمقراطية، وحماية حقوق الأقليات، وعودة وإعادة دمج المهجرين، وإقامة حوار مع بلغراد. فاذا حقق تقدماً كافياً بحلول منتصف 2005، فإن المجتمع الدولي سوف ينظر في معالجة الوضع القانوني لكوسوفو مستقبلاً. وعلى الحلف والاتحاد الأوروبي مواصلة دعم عملية الانتقال الى نظام ديمقراطي، مستقر موجه نحو اقتصاد السوق في كل من كوسوفو، والبوسنة، ومقدونيا.

هدفنا الخامس، يتمثل في رفع مستوى علاقات الحلف مع روسيا. إن التزامنا البناء عبر إقامة مجلس الحلف وروسيا، ساعد في جعل مواطنينا أكثر سلاماً وأمناً الآن من أي وقت سابق خلال الخمسين سنة الماضية، وسيشارك الحلف وروسيا في تمارين تجريبية على إدارة أزمة أهلية وهمية طارئة، في كالينغراد، في حزيران / يونيو. غير ان هناك المزيد مما يمكن للحلف القيام به مع روسيا، بدءاً من عمليات البحث والانتقاد في البحار، ومروراً بالدفاع الصاروخي في ساحة العمليات، والتعاون الأكبر في البحر الأسود، ووصولاً إلى قوات حفظ سلام مشتركة. ويحتاج الحلف الى توجيه أنظاره نحو علاقات أوثق تضع تافسنا السابق خلفنا إلى الأبد.

ثمة عقبة أخرى ينبغي التغلب عليها إذا رغبنا للحلف ان يحقق أهدافه: الفجوة المستمرة والمتنامية للقدرات العسكرية بين الولايات المتحدة وباقي حلفائها؛ فاذا كان لتطوير الحلف ولمهامه الطويلة الأجل ان تنجح، سوف يحتاج حلفاؤنا الأوروبيون إلى إنفاق المزيد، وبحكمة أكثر، على شؤون الدفاع. سوف تنفق الولايات المتحدة 400 مليار دولار على الدفاع هذا العام، وسينفق الحلفاء الآخرون الخمسة والعشرون مجتمعون أقل من نصف هذا المبلغ.

علاوة على كل ذلك، هناك «فجوة لقابلية الاستخدام» - فمن أصل 4, 2 مليون رجل وامرأة في القوات العسكرية لأوروبا، هناك ثلاثة بالمئة منهم فقط موزعون في مهماتنا الأولوية في البلقان وأفغانستان والعراق. فالقوات الجامدة، غير المُدرّبة، القليلة التسلّح، وغير القابلة للانتشار السريع، لا تقدم أي مساهمة للحلف ولا لقضية السلام والاستقرار في أوروبا، وما وراءها.

بعد الاعتداءات الإرهابية في الولايات المتحدة، في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، ولاحقاً في اسطنبول ومديرد، لم يبق من شك لدى الحلفاء في الأطلسي أن أمننا واحد لا يتجزأ. إن أكثر التهديدات خطراً على أمننا في القرن الواحد والعشرين المَعولم هي نفسها تهديدات عالمية: شبكات إرهابية متطورة جداً تسعى الى حيازة أسلحة دمار شامل. فكأن الرئيس الراحل هاري ترومان، الذي قاد الولايات المتحدة للدخول في الحلف الأطلسي، يتكلم اليوم عندما قال سنة 1951 إن ما «من دولة يمكنها العثور على الأمن وراء حدودها... فالأمن الوحيد يقوم في الأمن الجماعي».

إنها نصيحة قديمة بالنسبة لدور الولايات المتحدة في الحلف. ستظل الولايات المتحدة على التزامها إزاء الحلف، وإزاء التعاون المتعدد الأطراف والفعال لجهودنا لأجل إصلاح الإنقسامات عبر الأطلسي، ولإعادة بناء الحلف للمستقبل. فتعاون الحلفاء حول قضايا السلم والأمن العالميين ساعدا الحلف في كسب الحرب الباردة وسيكون ذلك ضرورياً لكسب الحرب العالمية على الإرهاب. ويبقى الحلف الجديد تحالفنا الأساسي لتحقيق الرؤية الأوروبية والأميركية المشتركة لمستقبل آمن، وسلمي، وديمقراطي، ومزدهر.

الولايات المتحدة والحلف الأطلسي: شراكة ناشطة فعلا

بقلم أ. إليزابيث جونز مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأوروبية



- في العراق، يلعب الحلف دوراً هاماً في دعمه للفرقة المتعددة الأطراف بقيادة بولندا، الموجودة في جنوب العراق الأوسط. كانت هناك عدة دعوات لكي يعمل الحلف أكثر، كما وافق الرئيس بوش على ان

على الحلف ان يستكشف الخيارات لذلك. وفي اسطنبول، نتطلع الى مناقشة في العمق لما يجب ان يكون عليه الدور الأكثر فعالية الذي يمكن للتحالف ان يلعبه.

- في البوسنة، وضع الحلف البرنامج الأولي لعملية بناء الدولة بنجاح. وفر الحلف السلام وأمن المظلة الأمنية لأجل إعادة الاعمار وإرساء الديمقراطية. وفي اسطنبول، سوف يعلن الحلف ان «قوات تثبيت الوضع في البوسنة والهرسك» (SFOR)، بعد إنجاز مهمتها، سوف تتهي دورها في نهاية 2004. لكن دور الحلف هناك لن ينته. فهو سوف يقدم المساعدة الحساسة للبعثة المختلطة من الجنود والشرطة التي سيرسلها الاتحاد الأوروبي الى البوسنة سنة 2005 للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار، ولتشجيع الاندماج الأسرع مع المؤسسات الأوروبية.

- في كوسوفو، تدخل الحلف لوقف الإبادة الجماعية ثم بقي هناك، مرة أخرى، لتوفير الأمن الضروري لتمكين عملية إعادة الاعمار والتنمية من الانطلاق. ودلت الأحداث مؤخراً على هشاشة الوضع في كوسوفو، وعلى حاجة الحلف الى الابقاء على التزامه في إقامة كوسوفو ديمقراطية متعددة الاثنيات أياً كان وضعها القانوني النهائي.

- في حوض المتوسط، أنشأ الحلف «عملية الجهد النشط» (OAE) لمنع النشاط البحري غير الشرعي ومنع تحرك الإرهابيين. فعبر الحلف، قامت سفن الحلف الحربية وطائرات المراقبة البحرية، بتنفيذ درجة عالية لا سابق لها لمراقبة كل أنواع الملاحة في المتوسط.

على الرغم من التوقعات المتكررة ان الحلف الأطلسي قد عمّر أكثر من فائده وأنه في طور الانحدار، إلا أن الحلف الأطلسي اليوم أصبح أوسع وأنشط من أي وقت مضى. لن تدور المناقشات في اسطنبول حول ما اذا كان لا زال للحلف دور او اذا كان يجب تطويره، بل ستدور حول العمليات العسكرية والنشاطات البعيدة المدى التي يقوم بها الحلف حول العالم لحماية وتشجيع القيم المشتركة التي تشكل أساس التحالف: الحرية والديمقراطية.

هناك مجموعة من النقاد يعتاشون من الفكرة القائلة إن زوال الحلف بات وشيكاً. فقد تتبأوا بذلك منذ سقوط جدار برلين. خفّت الانتقادات بعد التدخل الناجح للحلف في البلقان، لكنها عادت بقوة من جديد العام الفائت مع بروز الانقسامات حول العراق. يقول هؤلاء النقاد إن الحلف الأطلسي أصبح تحالفاً في طور الانحدار، يتفكك بسبب الخلافات عبر الأطلسي التي لم يعد من الممكن إصلاحها.

ثمة مشكلة واحدة في هذه التحليل: انها لا تستند الى الوقائع. ففي الوقت الذي تقترب فيه من اجتماع القمة في اسطنبول بتركيا، في 28 و 29 حزيران / يونيو 2004، توسع حلف شمال الأطلسي مع انضمام سبعة أعضاء جدد، إضافة إلى مزيد من البلدان التي تقرر بابه، كما انه أمسى أكثر نشاطاً من أي وقت مضى:

- قال الأمين العام السابق للحلف العام الماضي إن على الحلف ان يتوجّه «نحو خارج المنطقة وإلا سوف يصبح غير ذي فائدة». ففي أفغانستان، قبل الحلف هذا التحدي ووافق على قيادة توسيع قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF). تبقى الأولوية رقم واحد للحلف تأمين الاستقرار في أفغانستان، وتوفير الأمن الذي تحتاجه الديمقراطية لكي تتجذر هناك. لكن نجاح هذه المهمة قد يحتاج إلى سنوات، لكنها سوف تثبت قدرة الحلف على لعب دور أمني أساسي حيثما كان ذلك ضرورياً، ليس في أوروبا فحسب بل أيضاً في أرجاء العالم.

- يعتمد الحلف الى توسع وتعميق لا سابق لهما لعلاقاته مع جيرانه المباشرين الى الجنوب والشرق. فبالنسبة للشرق الأوسط، يستعد الحلف لإعلان مبادرة اسطنبول للتعاون، وكذلك للاعلان عن علاقات أعمق مع سبعة بلدان في الجوار المتوسطي (الجزائر، مصر، إسرائيل، الاردن، موريتانيا، المغرب، وتونس). فكلتا المبادرتين سوف تُقربان التحالف من بلدان الشرق الأوسط الكبير وسوف تساهمان في خبرات الحلف في تحقيق رؤية الرئيس بوش بالنسبة لمنطقة تم إصلاحها وتطبيق الديمقراطية فيها.

- سوف يجعل الحلف من دول آسيا الوسطى والقوقاز النقطة المركزية في «الشراكة من أجل السلام» (PfP)، وهي مبادرة التحالف الأكثر نجاحاً وامتداداً، وتعكس أهمية تلك البلدان في الحرب ضد الإرهاب. وسوف تركز المبادرة مجدداً، كجزء من هذا التحول، على هدفها الأصلي أي تعزيز التعاون العسكري بين الحلف الأطلسي وحلفائه، بدلاً من تركيزه مؤخراً على اعداد الشركاء للانضمام الى عضويته. ويستعد الحلف، كجزء من تلك المبادرة، للاعلان في اسطنبول عن نيته افتتاح مكاتب إقليمية في القوقاز وفي آسيا الوسطى.

- يسعى الحلف الى تعاون أوثق مع روسيا عبر «مجلس الحلف الأطلسي وروسيا» (NRC) والى وضع الأسس لعمليات مشتركة في المستقبل. ففي نيسان / إبريل، وافق الحلف وروسيا على إقامة بعثة روسية دائمة لدى «مركز القيادة العليا للدول الحليفة في أوروبا» (SHAPE) ولتوسيع مجال تحرك بعثة الحلف في موسكو. ونأمل بان يتم عقد اجتماع ناجح بين الحلف وروسيا في اسطنبول الأمر الذي سيزيد اللحمة في هذه العلاقات الهامة.

- يحقق الحلف أيضاً تقدماً في تطوير القدرات الجديدة الضرورية لكسب الحرب على الإرهاب، بما في ذلك تطوير قدرات القيام بحملات عسكرية لمواجهة التهديدات أينما تبرز. اتخذ الحلف خطوة كبرى في هذا الاتجاه، في تشرين الأول / أكتوبر الماضي عندما أقام قوة الرد العسكري للحلف الأطلسي (NRF). هذه القوة سوف تشكل على الأرجح من حوالي 30,000 جندي، قادرة على مواجهة الأزمات خلال أيام معدودة. وقادرة على الانتشار عملياً في أي مكان في العالم.

برنامج العمل هذا لا يشير مطلقاً إلى الافتراض القائل بانحدار التحالف. لن تدور المناقشات في اسطنبول حول ما اذا كان لا زال للحلف رسالة او اذا كان يجب تطويره، بل ستدور حول العمليات العسكرية والنشاطات البعيدة المدى التي يقوم بها الحلف حول العالم لحماية وتشجيع القيم المشتركة التي تشكل قاعدة التحالف: الحرية والديمقراطية. «الشراكة» هي، حسب وزير الخارجية كولن باول، شعار الاستراتيجية الأميركية في هذه الادارة، كما ان الحلف الأطلسي يبقى شريكنا الأساسي.

الحلف الأطلسي: تحالف يتطور

بقلم أيان بريجنسكي نائب مساعد وزير الدفاع للشؤون الدفاعية والحلف الأطلسي



للحلفاء الآخرين في الحلف الأطلسي، في أفغانستان والعراق. يشكل اندماج تلك البلدان في الحلف خطوة هامة باتجاه الهدف المشترك المتمثل ببناء أوروبا متكاملة وحررة حيث الأمن والازدهار يمثلان الشراكة التي لا تنفصم.

يقف اجتماع القمة في براغ سنة 2002، واجتماع القمة في اسطنبول سنة 2004، كدعامتين متقابلتين في حقبة من التقدم غير المسبوق للحلف الأطلسي لتطويع نفسه بغية مواجهة التحديات الجديدة، والمختلفة تماماً، التي ظهرت في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. فعندما سيلتقي قادة الحلف في اجتماع القمة في اسطنبول، سوف يقودون تحالفاً تربطه قيم مشتركة، وتتشطه رؤية مشتركة أكثر تجاوباً مع التحديات العالمية والفرص التي تواجهه.

أخذ الحلف على عاتقه مهمة قيادة «القوات الأمنية الدولية» (ISAF) في أفغانستان. ووافق الحلف في اجتماع القمة ببراغ على تسلم مهمة الأمم المتحدة لحفظ الأمن في كابول. وهذه أول مهمة يقوم بها الحلف خارج أوروبا، حيث يوجد حالياً أكثر من 6000 جندي للحلف منتشرين في أفغانستان لتوفير الاستقرار في كابول وكوندوز. ويدرس الحلف توسيع مهمة قوات المساعدة الأمنية الدولية لتشمل ضمان الاستقرار في الأجزاء الشمالية والغربية من أفغانستان، مع تشكيل خمس فرق إقليمية جديدة لإعادة الاعمار.

لا زال الدفاع المشترك الهدف الأساسي للحلف الأطلسي لكن المهمات التي تتبع من تلك المسؤولية تغيرت بصورة دراماتيكية وأصبحت مختلفة عن تلك التي صممت من أجلها خلال الحرب الباردة، ومختلفة حتى عن تلك المهمات التي نُفذت خلال العقد الأخير. الهجمات الإرهابية والوحشية التي لا يمكن التنبؤ بها تبين بوضوح الأخطار التي يشكلها على المجتمعات المنفتحة أولئك الذين لديهم تصميم على إلحاق الخسائر على نطاق واسع. إن حجم الخطر الذي تشكله المنظمات الإرهابية مقلق بنوع خاص نظراً لرغبة تلك المنظمات في حيازة أسلحة الدمار الشامل.

قدم الحلف المساعدة الى بولندا عندما اتخذت هذه الأخيرة موقع قيادة الفرقة المتعددة القوميات في العراق. وعندما قبلت بولندا المهمة الصعبة في قيادة الفرقة المتعددة القوميات المؤلفة من 16 دولة، قدم الحلف تشكيل القوات، وخدمات التخطيط، والمساعدة في حقل الاتصالات. ان نشاطات الحلف في أفغانستان والعراق وضعت حداً نهائياً للنقاش حول ما إذا كان الحلف «سوف يترك المنطقة أو يتخلى عن دوره». فالحلف الآن متواجد في الاثنين.

الحلف يحمي المجتمع الأطلسي ضد هذا التهديد، وهو يعمل جاهداً لتحسين قوة ردعه وطول حربته لمواجهة ودحر هذا التحدي العالمي.

يوصل الحلف «عملية الجهد النشط» (OAE)، وهي العملية التي أطلقت قبل قمة براغ، وكانت إحدى أوائل جهود التحالف لمواجهة الإرهاب. تشارك السفن والطائرات الحليفة في الحرب العالمية على الإرهاب عبر قيامها بدوريات بحرية في البحر المتوسط، وتقوم باعتراض السفن الإرهابية المشتبه بها، كعنصر هام من الرد، طبقاً للمادة الخامسة من اتفاقية الحلف، على الهجمات الإرهابية التي حصلت في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر

يخدم اجتماعا القمة للحلف في براغ سنة 2002، واسطنبول سنة 2004، كدعامتين متقابلتين في حقبة من النشاط غير المسبوق للتحالف. الواقع ان التطور البناء الذي حصل في الحلف خلال السنتين المنصرمتين كان أكثر من أي عقد آخر من تاريخه. اجتماع القمة في براغ أعد العدة لمبادرات هامة تهدف الى تطوير الحلف عسكرياً، كما تم تنفيذ عمليات الحلف بسرعة لافتة.

دعا الحلف سبعة شركاء للانضمام الى التحالف في نيسان / إبريل 2004 وأصبحت بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا أعضاء جدد، وساهمت كل واحدة من تلك الدول في الحرب العالمية على الإرهاب. فجنود هذه الديمقراطيات الأوروبية يخدمون مع الجنود الآخرين التابعين

2001، في الولايات المتحدة. حتى هذا التاريخ، قامت قوات عملية الجهد النشط بالتعرف على / وملاحقة / واعتراض 48 سفينة مشتبته بعلاقتها بنشاطات إرهابية في شرق البحر المتوسط، كما رافقت 421 سفينة مدنية عبر مضيق جبل طارق.

كذلك، أنشأ الحلف «قوة الرد العسكري للحلف الأطلسي» (NRF)، ومن المتوقع أن تبلغ قدراتها العملانية الأولى في تشرين الأول / أكتوبر 2004. وهي قوة مشتركة قوامها 21,000 رجل، قادرة على الفتك، ومتفوقة تقنياً للرد على أي تهديد محتمل، وجاهزة للانتشار في فترة وجيزة (من 5 إلى 30 يوماً). قوة الرد هذه أداة لتزويد الحلف بقدرات مميزة وتشكل خط المواجهة الأول للمجموعة الكاملة لمهام التحالف، حيث يؤمن لها الحلفاء قوات تستبدل كل ستة أشهر.

أثبتت قوة الرد أنها محرك جدي لتطور الحلف. تقوم سلطات الحلف العسكرية بتطوير مستويات من الجهوية والقدرات التي على قوات الرد العسكري للحلف الأطلسي بلوغها، كما تطوّر عملية للتأكد من مهارتها. فعقيدة التحالف بالنسبة لانتشار قوة الرد ستكون مادة أساسية في مناهج الدراسة للحلف.

التطوير التي توحى به قوة الرد العسكري للحلف الأطلسي أصبحت تشعر به عواصم التحالف كذلك. فدول التحالف تدرك الحاجة إلى تغيير القوانين التي تحد من إمكانية استخدام قواتها المكرسة لقوة الرد. ويقوم الحلفاء بضمان إصدار القوانين القومية اللازمة لتسهيل الطريق أمام الانتشار السريع للقوات، كما أن معظم الحلفاء يرفعون عدد قواتهم التي يمكن نشرها قانونياً.

وتم أيضاً خلق هيكلية أكثر رشاقة لقيادة الحلف، كما قرر التحالف خلال اجتماع قمة براغ، تحديث وتنظيم هيكلية الدفاعية للتعاطي بفعالية مع الأزمات السريعة من خلال قوات عسكرية مشتركة وقابلة للانتشار. هذه الهيكلية الجديدة التي تمت الموافقة عليها في حزيران / يونيو 2003، ألغت تسعة مراكز قيادة مختلفة وأمنت بذلك القيادة والتحكم المباشر بعمليات الحلف في أي مكان في العالم.

وأنشأ الحلف عملية «تطوير قيادة الحلف» (ACT). وبصفتها جزء من إصلاح هيكلية القيادة، تطور هذه العملية مقاربات التخطيط والتشكيل للقوة الجديدة، كما تطور «مراكز الامتياز» وعملية المصادقة لقوة الرد العسكري للحلف الأطلسي. ومن المتوقع أن تكون قوة الرد العسكري للحلف الأطلسي، بصفتها المحرك لتطوير التحالف، العمود الفقري للعمليات العسكرية المشتركة داخل أوروبا وعبر الأطلسي.

وشكل الحلف فيلقاً «كيميائياً وبيولوجياً وإشعاعياً ونوويًا» (CBRN). هذا الفيالق الدفاعي المتعدد القوميات الذي تقوده الجمهورية التشيكية شرع في التدريبات على الجهوية والمناورات. وسيكون قادراً، عندما يكتمل، على الرد بسرعة على أي هجوم كيميائي أو بيولوجي أو إشعاعي أو نووي، أما بمفرده أو بالاشتراك مع قوات الحلف، مثل قوة الرد العسكري للحلف الأطلسي. وسوف يبلغ الفيالق قدرته العملانية الأولى في الأول من تموز / يوليو.

ما بدأ في براغ لن ينتهي في اسطنبول.

تعكس مساهمة التحالف في العمليات العسكرية في البلقان والبحر المتوسط وأفغانستان والعراق المتطلبات المتزايدة لبرنامج العمل المطروح أمام الحلف. وهذه العمليات بدأت تضغط على موارد التحالف وتؤكد الضرورة الملحة لتطوير الحلف. وهي تسلط الضوء على النواقص التي تم إدراكها منذ فترة طويلة في مجالات مثل الجسور الجوية والاعتدة الموجهة بدقة. يُضاف إلى ذلك، انه في حين يعتمد بعض الحلفاء إلى إصلاح هيكلية قواتهم لزيادة قدرتها على الانتشار، واستدامتها، وقدرتها على الفتك، لا تزال القوات الحليفة بصورة عامة مثقلة باعداد فائضة من القوات الدفاعية الأرضية الجامدة.

يحتاج الحلف، للمساعدة في معالجة هذا الوضع، إلى التشديد مُجدداً على التزام براغ للقدرات، وعلى الأخص، في مجالات مثل قدرات الانتشار السريع والاستدامة والفعالية القتالية. ويقوم الحلف أيضاً بتطوير مجموعة من المبادرات لترحها في قمة اسطنبول من شأنها تحسين الطريقة التي يحدد بها التحالف متطلباته المستقبلية من القوات، وكيفية تمكن الدول من تلبيةها. على الحلفاء إلغاء قوات حقبة الحرب الباردة التي لم تعد مناسبة لمهام الحلف المعاصرة، وإعادة استثمار أي موارد محررة في قوات قابلة للانتشار السريع وصالحة للاستخدام.

وفي الوقت الذي يتحرك فيه الحلف باتجاه المستقبل، يواجه برنامج عمل ذو طابع إقليمي وعالمي. علينا ان نتذكر ان أوروبا لم تكتمل بعد. سوف تحتل سبع دول، اختيرت للعضوية في اجتماع القمة في براغ، مقاعدها حول الطاولة في اجتماع قمة اسطنبول، لكن أوروبا سوف تضم ديمقراطيات أخرى تسعى إلى عضوية الحلف. فرؤيتنا لأوروبا كاملة وحررة لن تتحقق طالما ان هناك بلداناً مثل أوكرانيا وألبانيا ومقدونيا وكرواتيا لم تصبح بعد أعضاء كاملة الحقوق في المجتمع الأطلسي. فمن مصلحة الحلفاء، القدماء والجدد، مساعدة تلك الدول في تلبية الشروط السياسية والاقتصادية والعسكرية للانضمام إلى الحلف.

بإمكان الحلف المساهمة في الإصلاح والديمقراطية في هذه المنطقة عن طريق تعزيز الحوار المتوسطي، الذي تشارك فيه حالياً الجزائر ومصر واسرائيل والاردن وموريتانيا والمغرب وتونس. وبإمكان الحلف أيضاً خلق سلسلة أوسع من العلاقات مع بلدان محددة من الشرق الأوسط الكبير والعمل معها في مجالات مقاومة الإرهاب، ومقاومة أسلحة الدمار الشامل وحظرها، وفي عمليات تأمين الاستقرار.

أدرك الحلف في براغ أن عليه أن يُطوّر نفسه للتصدي بنجاح لتحديات عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. وتم لهذه الغاية تحقيق تقدم غير مسبوق. ففي الوقت الذي يجتمع فيه رؤساء دول وحكومات الحلف الأطلسي في اجتماع القمة في اسطنبول، فإنهم يقودون تحالفاً تربطه قيم مشتركة، وتتشمّله رؤية مشتركة لأوروبا كاملة وحرّة، أكثر تجاوباً إزاء مواجهة التحديات العالمية والاستفادة من الفرص المطروحة أمام العلاقات على جانبي الأطلسي.

ففي منطقة من أوروبا عرفت خلال السنوات الأخيرة بانتشار العنف فيها، سوف يبحث الحلف في الاختتام الناجح لواحدة من أوائل مهماته «خارج المنطقة»، أي مهمة قوة حفظ الاستقرار في البوسنة (SFOR). يدرس الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة جديدة للمتابعة الى البوسنة بموجب ترتيبات «برلين بلاس» التي تحكم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي. وحتى لو انتهت مهمة قوة حفظ الاستقرار في البوسنة، سوف يظل الحلف مرتبطاً بالبوسنة، للمساعدة في تعزيز الإصلاحات في قوات الدفاع البوسنية، من جملة المهمات الأخرى.

على الحلف، من وجهة النظر العالمية، دراسة الطريقة التي يستطيع بموجبها المساهمة في السلم والأمن خارج أوروبا. تعترف استراتيجية ادارة الرئيس بوش المستقبلية للحرية في الشرق الأوسط انه ما دامت الحرية لم تزدهر في ذلك الجزء من العالم، فإنه سيظل، كما قال الرئيس، «مكاناً للركود الاقتصادي، والنقمة، والعنف الجاهز للتصدير.»

السياسات الجديدة للتعاون الدفاعي عبر الأطلسي

بقلم جاب دي هوب شيفر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)



- عن طريق تعزيز علاقاتنا مع لائحة من الشركاء الجدد التي تتزايد باستمرار، بدءاً من البلقان والقوقاز، ومروراً بآسيا الوسطى إلى بلدان الشرق الأوسط، وإلى المنطقة الأوسع؛

- عبر العمليات في البلقان وأفغانستان وعبر عملية الجهد النشط في البحر المتوسط؛

- بتحديث الطريقة التي ننظم بها وننشر قواتنا للعمليات الجديدة بعيداً عن الديار.

في رأس أولوياتي في اسطنبول، أي أولوية الحلف، تبقى أفغانستان. أهمية أفغانستان بالنسبة لأمننا واضحة. قد تكون أفغانستان في منتصف العالم، لكن نجاحها مهم بالنسبة لأمننا.

لهذا السبب التزمت حكومات الحلف قضية أفغانستان. فمنذ ان تسلّم الحلف قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF)، في آب/أغسطس الماضي، أصبحت الأمور أفضل. فبفضل دوريات القوة الدولية، أصبحت كابول أكثر أمناً من أي وقت سابق. نقوم بالمساعدة في ضبط السلاح الثقيل في العاصمة، وبدأنا الآن توسيع حضورنا خارج كابول، كما نساعد في إعادة تدريب المقاتلين الأفغان، ونساعدهم على الاندماج من جديد في الحياة المدنية. وباختصار فإن وجود الحلف هناك يؤدي إلى تحسّن الأمور.

لكننا بحاجة إلى العمل أكثر، وأعتزم ان أعلن، وفي اجتماع قمّتنا، وبمشاركة 26 رئيس دولة وحكومة، اننا سوف نوسّع حضورنا في أفغانستان عن طريق زيادة عدد الفرق الإقليمية لاعادة الاعمار. أرغب في ان يلعب الحلف دوراً قوياً في المساعدة على إجراء الانتخابات التي تنظمها الأمم المتحدة في أواخر هذا العام.

سوف يُظهر اجتماع القمة في اسطنبول كيف واجه الحلف التهديدات الجديدة بطريقة جديدة، أي إطلاق فكرة الاستقرار. يقع التزام الحلف تجاه أفغانستان في رأس الأولويات، وهناك على برنامج الأعمال أيضاً إقامة شراكات مُعزّزة ومُوسّعة، وإجراءات أفضل لتشكيل القوات والتخطيط في عملية التطور، ومتابعة العمليات العسكرية الجارية حتى النهاية. يبقى الدفاع عن أراضي الحلف الوظيفة الجوهرية، لكن توفير الأمن يستوجب معالجة الأخطار والتهديدات المحتملة التي قد تبرز بعيداً جداً عن الديار. فمن الممكن ان تُعالج هذه المشاكل عندما وحيثما تظهر، وإلا فإنها ستبلغ عتبة باب الحلف. هذا المقال تمّ تكيّفه من محاضرة بعنوان «الدفاع عن الأمن العالمي: السياسات الجديدة للتعاون الدفاعي عبر الأطلسي» أُلقيت في السابع عشر من أيار / مايو، في مؤتمر الأجندة الدفاعية الجديدة.

إجتماع القمة للحلف في اسطنبول سيُتوج شهراً من النشاط المكثّف على أعلى المستويات الدبلوماسية شمل اجتماع مجموعة الدول الثماني، واجتماع القمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واحتفالات ذكرى النورماندي بفرنسا. وهكذا سيكون لاجتماع القمة للحلف أهداف والتزامات مختلفة، لكنها ستبقى جزءاً من الصورة الأوسع. ففي البيئة الاستراتيجية المُتغيّرة في أيامنا، هذا ما علينا القيام به. سيعمل الحلف مع شركائه ومع المنظمات الدولية الأخرى للدفاع ضد التهديدات الجديدة بطريقة جديدة، أي إطلاق فكرة الاستقرار.

أصبح تثبيت فكرة الاستقرار بالنسبة للمجتمع الأطلسي الشرط المسبق للأمن. يبقى الدفاع عن أراضي الحلف ووظيفة جوهرية، لكن لا يمكننا بعد الآن حماية أمننا دون معالجة الأخطار والتهديدات المحتملة التي تظهر بعيداً جداً عن الديار. فإما ان نقوم بمعالجة هذه المشاكل عندما وحيثما تظهر، أو أنها ستصل عند عتبتنا.

سوف يُبثّ اجتماع القمة في اسطنبول كيف تُخطّط مشاريع الحلف الجديد للاستقرار:

أرغب في أن يصبح بمقدور الحلف القول للرئيس كارزاي وللشعب الأفغاني، إن التحالف يساعدهم من أجل بناء مستقبل أفضل؛ مستقبل سلام وأمن؛ مستقبل تعزيز الأزدهار؛ ومستقبل يساهم فيه بلدهم في الأمن الدولي بدلاً من تهديد هذا الأمن. وأنا واثق من أن ذلك قابل للتحقيق. فالعمليات، مثل تلك الجارية في أفغانستان وعملية الجهد النشط، مهمة كما ان القدرة على القيام بمثل هذه العمليات العسكرية القوية تجعل من التحالف ظاهرة فريدة. لكن العمليات ما هي إلا أداة واحدة من الأدوات المتوفرة للحلف. فنحن أيضاً منتدي للاستشارات السياسية وعلى الأخص تلك المتعلقة بالقضايا الأمنية.

ما من أحد يمكن ان يساوره الشك اليوم بان هذه المناطق تعيننا. فالتحديات الديمقراطية والاقتصادية والعبارة للحدود القومية، تخلق فيما بيننا اعتماداً متبادلاً يزداد وثوقاً.

زار نائبني، مؤخراً، عدداً من بلدان المنطقة لاستكشاف أفضل الطرق للتقدم في هذا الاتجاه. نريد الاستماع إلى ما تريد تلك البلدان قوله، وماذا ترغب بالنسبة لموضوع الحوار والتعاون. ونريد قبل كل شيء، إشراك البلدان في المنطقة، والتأكد من قيام «ملكية مشتركة» لأي جهود تعاونية جديدة ترمي إلى تعزيز أمننا المشترك.

دعوني إذن ان أكون واضحاً: تثبيت فكرة الاستقرار تعني أولاً وقبل أي شيء، بناء الشراكات لتعزيز قدراتنا المشتركة إلى أقصى حد للدفاع عن السلام. وهذا ما كان دوماً هدف إقامة «الشراكة من أجل السلام» ومجلس الشراكة الأوروبي - الأطلسي». وهما يحققان ذلك بالفعل. فحلفناؤنا هؤلاء مشتركون معنا في اليوسنة، وهم معنا في كوسوفو، كما يقدمون مساهمة هامة، طبعاً، في تلبية الأولوية رقم واحد للحلف: أفغانستان.

وهذه المهمة طموحة. ففي حين أن ما من أحد يشك في الضرورة الاستراتيجية لارتباطنا بمنطقة الشرق الأوسط، فقد يقول البعض انه ما دامت الأمور باقية على حالها هناك، فان الوقت غير مناسب. ويقول آخرون، بطريقة مقنعة أكثر، ان لا وقت لدينا للنضيعه. فمجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي يدرسان أيضاً مبادرات جديدة، كما اننا سنحتاج إلى التكامل في جهود بعضنا البعض. فقد حان الوقت لبناء جسور جديدة تربطنا بتلك المنطقة البالغة الأهمية.

في اسطنبول، سوف نُعزّز شراكتنا لتحقيق المزيد. وسوف نركّز أكثر على إصلاح الدفاع لمساعدة بعض حلفائنا في مواصلة انتقالهم إلى الديمقراطية. وسنركز أيضاً على زيادة تعاوننا مع بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، هذه المناطق التي كانت تبدو لنا في ما مضى بعيدة جداً، لكننا نعرف الآن انها أساسية لأمننا هنا.

دعوني أضيف كلمة حول العراق. اجتماع القمة سيُعقد قبل 48 ساعة من عودة العراق إلى وضعه كدولة ذات سيادة. سيكون العراق شغل الأخبار الشاغل كما سيبقى بكل تأكيد على برنامج عملنا. لكن الأحداث هناك، كما نعرف جميعاً، سريعة الوتيرة، ولا يمكنني التنبؤ بما سيكون عليه الوضع في نهاية حزيران / يونيو؛ فذلك مُتوقّف على مجموعة من المتغيّرات، من ضمنها العمل اللازم من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والأحداث على الأرض، وأخيراً لا آخراً، طبيعة ووجهات نظر الحكومة العراقية الجديدة. العديد من الحلفاء لديهم قوات ملتزمة في العراق، كما ان الحلف سيواصل مساندة الفرقة المتعددة الجنسيات وسيتابع الأحداث هناك عن كثب. ولا يمكننا، أبعد من ذلك، استبعاد أو التنبؤ بالقرارات التي يمكن أن يتخذها التحالف بهذا الخصوص.

تبقى روسيا شريكاً حيوياً. العلاقات بين الحلف وروسيا بحد ذاتها تشكل جسراً حيوياً للأمن عبر أوروبا. فالحلف وروسيا هما اليوم في وضع أكثر أمناً بعد أن أصبحنا شركاء. فنحن نعمل معاً في مجموعة من المشاريع، بما فيها محاربة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتخطيط للحالات الطارئة، والتعاون العسكري. لقد زرت موسكو مؤخراً، وقلت للرئيس بوتين انني أمل ان تكون الظروف مناسبة له للمجيء إلى اسطنبول.

سوف يُسلط اجتماع اسطنبول بكل تأكيد الأضواء على القمة الاستراتيجية للشراكة القوية بين الحلف والاتحاد الأوروبي. ومن الواضح انه في الوقت الذي يواصل فيه الحلف الأطلسي تطوره، وبينما يحدّد الاتحاد الأوروبي دوره الخاص المميز كلاعب أمني، فان علاقتهما سوف تستمر في التطور كذلك نرحب بقيام سياسة أوروبية للأمن والدفاع كوسيلة لتعزيز المساهمة الأوروبية في أمننا المشترك.

وأوكرانيا شريك حيوي آخر. فوضعها الجغرافي وحده يجعل من نجاح هذه الشراكة هدفاً استراتيجياً رئيسياً. نحن الآن نتعاون، وسنبقى على تعاوننا الوثيق مع هذه الدولة، نساعدنا في بناء الديمقراطية ونساعدنا في بناء أمننا المشترك. نريد مساعدة أوكرانيا في الاندماج أكثر ضمن المجتمع الأوروبي الأطلسي.

يعمل الحلف جاهداً أيضاً لبناء علاقات أقوى مع بلدان حوض المتوسط، كما يطال بلداناً أخرى في المنطقة الأبعد.

وتوقع، ان يتم الإعلان في اسطنبول، ان مهمة «قوة حفظ الاستقرار» (SFOR) في البوسنة يمكن إنهاؤها بنجاح في نهاية العام. فقد سبق للاتحاد الأوروبي ان أعلن انه سيكون جاهزاً لنشر بعثة في البوسنة، بالتعاون الكامل مع التحالف ومع المساندة المتواصلة من جانب الحلف.

ستكون هذه خطوة رئيسية إلى الأمام باتجاه توثيق العلاقات بين الحلف والاتحاد الأوروبي تستند أكثر فأكثر إلى البراغماتية، والنشاور الوثيق، والشفافية. كما سيساعد في تقدم التعاون بين الحلف والاتحاد الأوروبي في مناطق حيوية أخرى، وبنوع خاص، في محاربة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ان إمكانية تحمل الاتحاد الأوروبي مسؤوليات أمنية إضافية في البوسنة، علاوة على ارتباطنا المتزايد في أفغانستان، دفع البعض إلى الاعتقاد ان على الحلف ان يغادر المسرح في البلقان. لن نعمل ذلك، وسوف نحافظ بوجود للحلف في البوسنة حتى بعد تسليم المسؤولية إلى الاتحاد الأوروبي؛ وسواصل مساعدة هذا البلد في إصلاح دفاعه - لأن هدفنا يبقى الترحيب بالبوسنة والهرسك، وكذلك بصربيا ومونتينيغرو، ضمن برنامج شراكتنا من أجل السلام لاحقاً.

أما التزامنا إزاء كوسوفو فيبقى ثابتاً أيضاً. تبقى كوسوفو تحدياً هائلاً، لكن انفجار أعمال العنف مؤخراً قوّى عزمنا على ترتيب الأمور. فعندما انفجر العنف في منتصف آذار / مارس، استطلعنا تعزيز حضورنا بسرعة وإطفاء الحرائق؛ ونحن الآن منخرطون بعمق في العملية السياسية أكثر من أي وقت مضى. فلا مجال، بكل بساطة، للمقايضة بين مهماتنا في البلقان وأفغانستان. بإمكاننا ان نقوم بالمهمتين. والواقع اننا نقوم بالاثنتين.

أخيراً، سيثبت اجتماع اسطنبول ان التطور العسكري للحلف يعطي نتائج. فقوة الرد العسكري للحلف الأطلسي (NRF) جاهزة وتعمل. وسنكون قد أكملنا مبادرات كاملة ومنوعة تعود أصلاً لاجتماع القمة في براغ، من بينها القدرات على إقامة جسور جوية وبحرية، ومجموعة من وسائل الدفاع المقاومة للإرهاب والصواريخ. كما اننا سوف نحدّد القدرات العمالية الكاملة لفيلقنا الدفاعي ضد الهجمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

لكن التطوير يعني أكثر من مجرد أعتدة حربية. انه يعني أيضاً القدرة على الانتشار السريع والقدرة على الاستخدام. وأعتزم التأكيد على انه عندما توافق الدول على مهمة ما، يجب أن تكون لديها القوات الضرورية للقيام بها. ان مصداقيتنا تتوقف على احترام تعهداتنا، كما ان إجراءات إعداد القوات والتخطيط حيويان في هذا القبيل السياق.

سيؤكد لنا اجتماع القمة في اسطنبول ان الحلف يعالج التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وسيؤكد لنا ان الحلف الجديد، حلف الستة وعشرين عضواً، هو تحالف يعمل، يعمل في البلقان وفي أفغانستان، حيث قواتنا تصنع الفارق بين الحرب والسلام. وهو يعمل في البحر المتوسط حيث تقوم سفننا بعمليات ضد الإرهاب. ويعمل مع شركائه - القدامى وربما الجدد؛ ويتعاون بصورة موثوقة مع المؤسسات الدولية الأخرى.

هذا هو الحلف الأطلسي الجديد الذي سنعرضه في اسطنبول: تحالف تتشاور فيه أوروبا وأميركا الشمالية كل يوم حول القضايا الرئيسية المطروحة أمامهما، وتعملان معاً، على الأرض، للدفاع عن أمننا المشترك والذهاب إلى حيث يلزم لإقرار الأمن حيثما كان ذلك لازماً.

دور الحلف الأطلس في تحقيق الأمن في الشرق الأوسط الكبير

بقلم تشاك هاغل السناتور الأميركي عن ولاية نبراسكا، والعضو الجمهوري في لجنة العلاقات الخارجية،

وفي لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي



الباردة سوف تكون شراكة
أطلسية دائمة. طبقاً لهذا
الهدف، تم الاشتراك بمعارك
سياسية حاسمة خلال الحرب
الباردة وتم كسبها. ومن خلال
هذه العملية، ارتبطت أميركا
بأوروبا بواسطة مؤسسات
استشارية دائمة وبنظام متكامل
للقيادة العسكرية، وأخذت هذه الهيكلية مجالاً واسعاً وفترة زمنية
طويلة وفريدة في تاريخ التحالفات.»

خلال فترات التغييرات التاريخية، تحتاج التحالفات والمؤسسات
إلى التكيف لكي تبقى حيوية ومطابقة لمقتضى الحال. خلال
التسعينات من القرن الماضي، بدأ الحلف الأطلسي عملية تكيف
عندما سعى إلى تحديد دور جديد له في الشؤون العالمية – شمل
توسّع العضوية، والترحيب ببلدان جديدة من أوروبا الشرقية
 وإقامة علاقات جديدة مع روسيا.

أبرزت أحداث أيلول / سبتمبر 2001، رسالة الحلف الأطلسي
بصورة أوضح. فأكبر تهديد اليوم بالنسبة للحلف الأطلسي
وللعالم مصدره مجموعات وشبكات إرهابية دولية، تترافق مع
احتمال حصول هذه المجموعات واستخدامها لأسلحة الدمار
الشامل.

التهديد بالنسبة للحلف الأطلسي لا يأتي اليوم من القوى العظمى
بل من البلدان الضعيفة. فالإرهاب يجد الملاذ الآمن في البلدان
الفاشلة أو الضعيفة، وفي حالات النزاعات الإقليمية المستمرة
دون حل، وفي تعاسة الفقر المزمن واليأس. فما من دولة، بما
في ذلك الولايات المتحدة، رغم قوتها العسكرية والاقتصادية
الهائلة، تستطيع مواجهة هذه التحديات بمفردها.

التهديد بالنسبة للحلف الأطلسي لا يأتي اليوم من القوى العظمى
بل من البلدان الضعيفة. ولا يملك العالم القدرة على اختيار
التحديات التي يواجهها. فالإرهاب والفقر، والأمراض المزمنة،
وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والدول الفاشلة، والنزاعات
المتواصلة، جميعها مُعقدة ومتشابكة ببعضها البعض. ان نجاح
الحلف في المستقبل سوف تحدده قدرته في تعميق وتوسيع
التعاون حول الاستخبارات، وفرص تطبيق القانون، والجهد
الاقتصادي، والدبلوماسي، والإنساني، وبنوع خاص، في الشرق
الأوسط الكبير.

متانة التحالف الأطلسي تبدأ مع القيم والمصالح المشتركة
والمصير المشترك لأعضائه. فعند تأسيسه سنة 1949، أدرك
الأوروبيون والأميركيون الشماليون الرسالة المشتركة للتحالف. لم
يكن هناك أي نقاش مهم حول ما إذا كان الاتحاد السوفياتي يمثل
تهديداً لأمن وسلام العالم.

أصبح الحلف الأطلسي أهم تحالف ناجح في التاريخ لأنه وقّر
لرسالته القوة اللازمة وخدم مصالح أعضائه. ومن خلال بنائه
للتحالف، ساهم الحلف في بناء عالم أفضل.

نهاية الحرب الباردة وإعادة توحيد ألمانيا أثارا أسئلة جديدة.
جادل البعض ان الاتحاد الأوروبي لن يستطع التكيف مع إعادة
اندماج ألمانيا المتحدة في أوروبا، وتتبعاً البعض ان الحلف ربما
سيصبح ضحية نجاحه. ففي غياب التهديد من جانب الاتحاد
السوفياتي، كان مصير الحلف الأطلسي مشكوك بأمره. ما هي
اليوم رسالته ؟

متانة ورؤية الحلف الأطلسي صوّرها جيداً هنري كيسنجر في
كتابه: «الدبلوماسية»:

«مهندسو الحلف الأطلسي كان يمكن ان يكونوا ميالين إلى الشك
لوقيل لهم ان الانتصار في الحرب الباردة سوف يثير الشكوك
حول مستقبل ما أنشأوه. اعتبروا ان جائزة الانتصار في الحرب

الكفاح الذي نخوضه الآن كفاح عالمي لا يتناغم تماماً مع مفهومنا للمواجهات أو التحالفات العسكرية في الحقبات السابقة. فهو ليس صراعاً تقليدياً بين جيوش تتقاتل للسيطرة على أراضٍ ما. الواجب هو تحقيق تقدم في تلك البلدان بالنسبة لحقوق الإنسان، والحكم الصالح، والإصلاحات الاقتصادية، تتجاوز القوة العسكرية، حتى نتمكن من توقع استتباب الأمن والاستقرار الدائمين.

ستظل القوة العسكرية تلعب دوراً حيوياً؛ غير أن نجاح الحلف في المستقبل سوف تحدده قدرة أعضائه في تعميق وتوسيع تعاونهم الاستخباراتي، وفرص تطبيق القانون، وتعزيز القدرات في الحقول الاقتصادية، والدبلوماسية، والإنسانية.

التكيف مع هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة لن يأتي بسهولة أو بثمن زهيد، وسيطلب عقيدة استراتيجية جديدة للحلف. وفي الوقت الذي يتكيف فيه التحالف مع كل من توسيع عضويته ومع البيئة الاستراتيجية العالمية الجديدة، يجب على الحلف سدّ الفجوة في النفقات العسكرية وفي تفاوت القدرات بين أعضائه. فالقرارات الصعبة لا يمكن الاستمرار في تأجيلها.

من اللازم أن لا يسمح أعضاء الحلف لأنفسهم بالانخراط في إلى علاقات خصامية حول نقاط الخلاف. فالتحديات والفوارق التي ستوجد دائماً بين الأعضاء يجب أن تُحلّ داخل الحلف – وليس خارجه، فلا يمكن تقويض الحلف إلا من جراء خلافاته الداخلية الخاصة.

قدم الرئيس بوش خطة لشرق أوسط كبير قد تكون تاريخية في نطاقها، وهذا يُظهر الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة في السياسة الخارجية الأميركية. يجب أن يترافق دعم الولايات المتحدة للحرية في الشرق الأوسط الكبير مع برامج عملانية للشراكة مع شعوب وحكومات المنطقة لتشجيع المزيد من السياسات الديمقراطية، ومزيد من الاقتصادات المنفتحة. الحلف عنصر حيوي لتحقيق نجاح هذا الأمر.

دعوني اقترح خمس مناطق مُعيّنة يستطيع فيها الحلف الأطلسي لعب دور أوسع في تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط الكبير: تركيا، أفغانستان، العراق، حوض المتوسط، والمشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية.

توماس فريدمان، الصحفي الحائز على جائزة بوليتزر، والمعلق السياسي في صحيفة نيويورك تايمز، وصف هذه المنطقة في عالم السياسة «كمفصلة التاريخ». وتتعلق تركيا بهذه المفصلة. إن مسار عملنا مع المجتمعات العربية والإسلامية يجب أن يُشدّد على بناء الجسور بدلاً من حفر الخنادق، وبوسع الحلف

الأطلسي توفير هذه الآلية. وبما أن أوروبا والحلف قد ارتبطا مع ألمانيا الموحدة ومع دول حلف وارسو السابق، علينا الآن تأكيد تطبيق نفس المقاربة الشمولية على تركيا. فهي تستحق الاعتبار والاعتراف بجهودها في هذا المجال.

تشكل تركيا أيضاً جسراً ثقافياً وجغرافياً متصلًا بالعالم العربي والإسلامي. فالتقرب أكثر من تركيا، سيوفر للحلف فرصاً أفضل لتشجيع استمرار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتحسين احتمالات حل النزاعات القائمة في هذا البلد. فلو أبعدنا تركيا، لتعرضت مصالحنا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة كلها للخطر.

في أفغانستان، أنجز اللويا جيرغا مؤخراً صياغة دستور جديد أعدّ السبيل لإجراء انتخابات في نهاية هذا العام، وهذا يوفّر الأمل في انتقال أفغانستان إلى الديمقراطية وحكم القانون. قطعت حكومة الرئيس كارزاي وشعب أفغانستان شوطاً بعيداً خلال العامين المنصرمين، لكن العمل في أفغانستان لم ينته بعد. فقوات طالبان والقاعدة التي أعيد تشكيلها تواصل تهديد التقدم الهش الذي تحقق هناك.

تولّى الحلف «قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية» (ISAF) المنتدبة من قبل الأمم المتحدة، التي هي أول مهمة يقوم بها التحالف خارج المنطقة الأوروبية – الأطلسية. قال الأمين العام للحلف، جاب دي هوب شيفر، أكثر من مرة، إن «أفغانستان هي الأولوية رقم واحد بالنسبة للتحالف».

يجب أن يكون هدف الحلف الأطلسي تولّي مسؤولية جميع العمليات العسكرية وعمليات إعادة الإعمار في أفغانستان، بما فيها «عملية الحرية المستدامة». إن انتشار القوة الأمنية الدولية خارج كابول، والفرق الخاصة بإعادة الإعمار في أنحاء البلاد التي يقودها الحلف سوف يُعزّزان الجهود لإدارة مرحلة الانتقال إلى الاستقرار والديمقراطية في أفغانستان. ومن المهم جداً أيضاً أن تكون التجهيزات الموعودة لأفغانستان موجودة على الأرض وعملانية.

ثالثاً، على الحلف أن يلعب دوراً ملموساً في المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار في العراق. العام الماضي، التزم الحلف بتقديم الدعم للقوات البولندية في العراق. غير أن على الحلف أن يبدأ المناقشات من أجل استلام مهمات القطاع البولندي في العراق الأوسط، أو ربما تولّي مسؤولية إرسال فرقة إلى شمال العراق.

إن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق مصلحة عالمية وإقليمية مشتركة بالنسبة لجميع أعضاء الحلف. ربما كانت هناك خلافات حول أفضل طريقة للتعامل مع نظام صدام حسين قبل الحرب،

لكن ذلك بات من الماضي. يجب ان يكون الحلف قادراً على إدارة الخلافات كما فعلنا في الماضي. فحرب السويس، وفييتنام، ونشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في ألمانيا سنة 1983 تعود إلى الذاكرة. علينا وضع العراق تحت نفس العنوان.

فإذا أصبح العراق بلداً ضعيفاً، سيكون تحرير العراق فرصة تاريخية جرى تبيدها، بالنسبة للعراق، والشرق الأوسط الكبير، وبالنسبة للعالم. ان سياساتنا ومصالحنا المشتركة عبر الشرق الأوسط الكبير وعبر العالم الإسلامي، بما فيها الحرب على الإرهاب، وحلّ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأمن الطاقة العالمي، سوف تتأثر بنتائج الوضع في العراق.

يبقى الأمل محدود في مستقبل العراق دون الدعم والالتزام الكاملين من جانب العالم، وعلى الأخص من جانب الأمم المتحدة والحلف الأطلسي خلال هذه الفترة الانتقالية العصبية. الولايات المتحدة لا تستطيع دعم سياسة طويلة الأجل في العراق دون المشاركة الناشطة للأمم المتحدة والحلف الأطلسي.

رابعاً، يجب ان يُوسَّع الحلف ويُعمَّق شراكته مع بلدان حوض البحر المتوسط. تم تحقيق بعض الإنجازات الهامة في تلك المنطقة؛ غير ان علينا ان ندرس صيغة مُعدّلة للشراكة من أجل السلام لهذه المنطقة.

مع مرور الزمن، سوف يتخذ حوض المتوسط أهمية استراتيجية أكبر بالنسبة للحلف الأطلسي، ويجب اعتباره منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكياتها الخاصة. فالإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر، والتهديدات الأخرى الصادرة عن تلك المنطقة هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا وللتحالف الأطلسي. حوض المتوسط يُقرب أوروبا وإفريقيا الشمالية والشرق الأوسط من بعضهم البعض، ويتأثر، بالتالي، بالتطورات السياسية في كل واحدة من تلك المناطق.

ثمة احتمالات هائلة لقيام تعاون أمني مُوسَّع، خصوصاً بالنسبة لجمع وتقاسم المعلومات الاستخباراتية، وكذلك بالنسبة لتطور الاقتصاد والتجارة في الجزائر، وتونس، والمغرب. تتخذ هذه البلدان خطوات هامة باتجاه الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهي بحاجة إلى القيام بالمزيد، لكن البلدان الثلاثة تتحرك جميعها في الاتجاه الصحيح. هذا التقدم يمكن تقويضه بسبب انعدام الاستقرار في غرب إفريقيا، وبسبب المجموعات الإسلامية الراديكالية والإرهابيين المقيمين في تلك المنطقة. هذه المناطق تتطلب عناية أكبر من جانب التحالف الأطلسي.

خامساً، يجب ان يبدأ الحلف التخطيط للعب دور في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وإنتي على اقتناع أن بعثة من الأمم المتحدة لحفظ الأمن قد تكون لازمة لضمان سلام إسرائيلي - فلسطيني في نهاية المطاف. وربما يأتي يوم تقوم فيه قوات الحلف برصد ولادة دولة فلسطينية. فالحلف هو المؤسسة الوحيدة التي تملك المصداقية والقدرة على القيام بهذه المهمة الكبيرة. لم يحن الوقت بعد لهذا التطور لكنني أعتقد أنه يجب علينا تحريك تفكيرنا وسياساتنا وتخطيطنا في هذا الاتجاه. إن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يمكن فصله عن جهودنا في العراق وأفغانستان.

التغيير صعب، خاصة بالنسبة للمؤسسات. فهو يجبرنا على إعادة النظر في أسس هويتنا، ورسالتنا، وسياساتنا. فالعالم لا يقوم باختيار التحديات التي يواجهها. هذه التحديات مُعدّدة ومرتبطة ببعضها البعض: الإرهاب، الفقر، الأمراض المزمنة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الدول الفاشلة الضعيفة، والنزاعات المتواصلة، وجميعها غير قابلة للحلول السهلة.

مستقبل الحلف الأطلسي سوف تُحدّده نتائج الشرق الأوسط الكبير. انه عبء تاريخي بالنسبة لنا جميعاً في منطقة ذات ثقافة وتاريخ عريقين لكنها لا زالت بعيدة عن الحداثة. تتطلب مقاربتنا حدة الذهن والرؤية كما تتطلب العزم والرسالة.

لم يسبق أبداً أن قامت شراكة أو تحالف تاريخي في مثل هذا الشكل الجيد، أو كانت أكثر مقدرة سياسياً على قيادة التغيير اللازم لقيام عالم أكثر أماناً وأفضل من تلك المؤسسة المسماة الحلف الأطلسي.

كانت إحدى أهم المنجزات في النصف الأخير من القرن العشرين إعادة رسم النظام العالمي، وتوفير الحريات الجديدة والازدهار لملايين الناس الذين لم يعرفوا الحرية أو الازدهار، وقد ساهم الحلف في ضمان الجزء الأعظم من هذا التقدم.

وسيكون الأمر هكذا بالنسبة للقرن الواحد والعشرين. لقد تكرّست صورة الحلف، فمسؤولياته واضحة. وهذا يشير إلى نبل إرثه. وهذه حقيقة مصيره.

اجتماع القمة في اسطنبول: الاستعداد لمواجهة التحدي

بقلم جوزيف ر. بايدن، جونيور السناتور الأميركي عن ولاية ديلاوير
وعضو ديمقراطي بارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ



في الشمال، ووصولاً إلى الطرف
الجنوبي للبحر الأسود في
الجنوب.

وأي سكب من الروح الجديدة
والحماس! مواطنو عشرة بلدان
عانت طيلة حوالى خمسة عقود

من النير الشيوعي يعرفون

أفضل من أي كان كم هي ثمينة الحرية. ونتيجة لذلك، ساهم
جميع الأعضاء الجدد في «قوة حفظ الاستقرار» (SFOR)، أو في
قوة كوسوفو (KFOR) في البلقان، أو في عملية الحرية الدائمة
أو في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF)، في أفغانستان، أو
في العراق، وفي العديد من الحالات، في كل من ساحات القتال
الثلاثة.

علاوة على ذلك، وكجزء من عملية التأهيل لعضوية الحلف، توصل
العديد من تلك البلدان الى حل نزاعات مزمنة مع جيرانها،
مُعززة بذلك الاستقرار في أوروبا.

للأعضاء الجدد في الحلف صلات وثيقة مع الولايات المتحدة
بفضل روابط إنسانية تتمثل بأكثر من 25 مليون أميركي مُنحدرين
من أوروبا الوسطى والشرقية. ويتعاطفون مع الولايات المتحدة
بسبب عقود من السياسة الخارجية الأميركية المبدئية. يعرف
اللاتفيون والليتوانيون والإستونيون أن الولايات المتحدة، هي
الوحيدة تقريباً في العالم، التي لم تعترف بالضم القسري
لبلدانهم الى الاتحاد السوفياتي سنة 1940، ويتذكرون، كما
يتذكر الأوروبيون الشرقيون الآخرون، الاحتفالات السنوية بعنوان
«أسبوع الدول السجينة»، التي كانت تجري في الولايات المتحدة.
فبفضل شجاعتهم، وبفضل إصرار الولايات المتحدة على مقاومة
الامبريالية السوفياتية، ها هي أوروبا الآن على وشك تحقيق
طموحها في ان تكون «كاملة وحررة».

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، أخذ الخطر على منطقة شمال
الأطلسي يزداد انطلاقاً من آسيا الوسطى والشرق الأوسط.
أثار الاستعداد للحرب على العراق نقاشات مريرة داخل الحلف
الأطلسي. وأي كان حكم التاريخ على الحرب، فإن الواقع هو أن
لأعضاء التحالف الآن مصلحة ثابتة في نجاح الاستقرار في عراق
ما بعد الحرب. فالفضل في هذه المهمة لا يمكن تصوره.

يأتي اجتماع القمة للحلف الأطلسي في اسطنبول، في 28 و
29 حزيران/يونيو 2004، في وقت محوري بالنسبة للتحالف.
فمنذ اجتماع القمة في براغ، في تشرين الثاني/نوفمبر 2002،
حدث تطوران هائلان بالنسبة للحلف: تَوَسَّع التحالف ليضم 26
عضواً، وتولَّى قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في
أفغانستان، وهي أول عملية يقوم بها الحلف خارج أوروبا خلال 55
سنة من تاريخه.

في الوقت نفسه، يواجه الحلف تحدياً هائلاً مماثلاً يتمثل في
التساؤل عما اذا كان الحلف سيصبح ناشطاً كتحالف، في الوضع
الذي يزداد خطورة في العراق. واني مقتنع انه يجب ان يكون
كذلك.

ربما يبدو من الصعب الاعتقاد ان الحلف الأطلسي كان قبل أكثر
من ست سنوات بقليل يضم 16 عضواً فقط، 14 من أوروبا و2 من
أميركا الشمالية. لم تتغير عضوية التحالف كثيراً منذ أواسط
الخمسينات من القرن الماضي بانضمام إسبانيا سنة 1982،
ودمج ألمانيا الشرقية السابقة بعد توحيد ألمانيا سنة 1990.
فباستثناء اليونان وتركيا، يأتي الأعضاء الأوروبيون بصورة
حصرية من الجزء الغربي من القارة.

يا للفرق اليوم! أصبحت بولندا، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا
أعضاء في الحلف منذ سنة 1998. وهذه السنة، في نهاية
آذار/مارس، انضمت إليه بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا،
ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا. ففي أوروبا الوسطى والشرقية،
تشكل أراضي الحلف امتداداً غير منقطع، بدءاً من خليج فنلندا

هل هذا التعلّق يعني أن الأعضاء الجدد سوف يقفون وراء الولايات المتحدة دون تمييز في كل نزاع داخلي للتحالف؟ طبعاً لا. لكنه يعني، مع ذلك، أنه في الوقت الذي استبدل فيه الانتقاد السياسي للولايات المتحدة بعداء انعكاسي لأميركا في العديد من الأوساط الأوروبية الغربية، لا يبدو أن الأعضاء الجدد في الحلف، سوف يناقشون البواعث الأميركية، بل سيوفرون في أسوأ الحالات، فرصة الشك لإثبات حسن مقاصدها في الأزمات المقبلة.

كان تولي التحالف لقيادة «قوة المساعدة الأمنية الدولية» (ISAF) في أفغانستان / أغسطس الماضي رسمياً، بعد أن كان قد تبادل العديد من أعضاء الحلف الفرديين قيادتها، حدثاً بارزاً. منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وتهديده الوجودي، جاء الخطر على منطقة شمال الأطلسي أكثر فأكثر من خارج أوروبا، من آسيا الوسطى ومن الشرق الأوسط. ومنذ قيام المفهوم الاستراتيجي للتحالف الذي تمت الموافقة عليه في تشرين الثاني / نوفمبر 1991، في روما، أخذ الحلف علماً بالبيئة المتغيرة جذرياً. هذه الوثيقة ذكرت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والخصومات الاثنية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل على أنها التهديدات الجديدة. (1) بل ذهبت الى أبعد من ذلك حين أعلنت أن «أمن التحالف يجب أن يأخذ في الحسبان السياق العالمي».

(2)

مفهوم التحالف الاستراتيجي السادس والأكثر حداثة، الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع القمة بواشنطن، في نيسان / إبريل 1999، ذهب الى أبعد من ذلك فاعترف بأن «جهود الإصلاح الفاشلة، والاعتداء على حقوق الإنسان وانهلال الدول» (3)، هي عوامل من شأنها أن تقود الى انعدام الاستقرار المحلي أو الإقليمي. وأعلن بنظرة بصيرية أن «مصالح التحالف الأمنية يمكن أن تتأثر بمخاطر أخرى ذات طبيعة أوسع، بما في ذلك الأعمال الإرهابية...» (4)

على الرغم من هذه الإنذارات الجزئية، لم يصبح التهديد القاتل الذي يهدد الغرب من جانب الدول الضعيفة التي توفر الملاذ الآمن للإرهابيين، المتمرسين تكنولوجياً والمتعصّبين عقائدياً، واضحاً إلا عندما وقعت الهجمات الرهيبة في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون.

بعد انقضاء يوم واحد على الهجمات الإرهابية، ردّ الحلف لأول مرة، بالاستناد إلى المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي. إنني أعتقد أن الولايات المتحدة أضاعت فرصة عندما لم تستخدم المساعدة التي عرضت عليها من الحلفاء فوراً وبطريقة شاملة أكثر في أفغانستان، وعندما لم توسّع منطقة قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) المسؤولة عن تعزيز السلام في كل أنحاء البلاد، بعد هزيمة الطالبان والقاعدة العسكرية.

وفي نهاية المطاف ساهم معظم الأعضاء في الحلف الأطلسي في الجهود المبذولة في أفغانستان، إما القتالية (عملية الحرية الثابتة) أو في قوة المساعدة الأمنية الدولية.

وفي الرابع عشر من أيار / مايو 2002، وتحت تأثير الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، والحرب في أفغانستان، أخذ التحالف مسألة محاربة الإرهاب الى خاتمتها المنطقية في البيان الختامي لاجتماعه الوزاري في ريكيافيك بايسلاندا، عندما أعلن أن «على الحلف، لأجل القيام بكامل تشكيلة مهماته، أن يكون قادراً على إنزال قوات ميدانية يمكن نقلها بسرعة الى حيثما تدعو إليها الحاجة لتقوم بعمليات في أماكن بعيدة، لوقت غير قصير، وإلى أن تحقق أهدافها» (5)

فبموجب انتداب ريكيافيك، تولّى الحلف قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) الصيف الماضي، وبذلك «عبر نهر الروبيكون»، أي خرج إلى عمليات خارج أوروبا. فطالما كان الخطر الإرهابي صادراً من خارج المنطقة الأوروبية - الأطلسية، أصبح على الحلف الأطلسي ان يكون جاهزاً دائماً لإرسال القوات الى مصدر المشاكل.

شهد الاستعداد لحرب العراق سنة 2002 و2003 أكثر النقاشات حدة التي جرت داخل الحلف. فأى يكن حكم التاريخ حول الحكمة أو التهور لإشعال هذه الحرب، فالواقع الصارخ الآن هو ان لجميع أعضاء الحلف الستة والعشرين مصلحة ثابتة في تحقيق الاستقرار في عراق ما بعد الحرب. الفشل في هذه المهمة لا يُمكن تصوّره، إذ سينتج عنه، بصورة شبه مؤكدة، حرب أهلية في العراق ربما ستقود الى تدخل البلدان المجاورة مثل تركيا وإيران. ومن الممكن ان يصبح العراق مثل أفغانستان أيام حقبة الطالبان، مع حكومة مركزية إسمية تسلّم السيطرة، بحكم الأمر الواقع، الى الإرهابيين العازمين على مهاجمة أوروبا وأميركا. وبذلك يترك العراقيون الديمقراطيون فريسة للذئاب، كما أن المعتدلين وأنصار الحداثة في المنطقة سيصبحون في موقف دفاعي، وسيسيطر الإرهابيون.

على المدنيين المتوسط والبعيد، طبعاً، سوف تقع مسؤولية قيادة البلاد نحو الاستقرار الديمقراطي على عاتق العراقيين، لكن المجتمع الدولي هو الذي يجب أن يحضّر الأجواء اللازمة على المدى القصير. وكخطوة أولى، إنني أأمل وأتوقع أن تعمد الولايات المتحدة، بالتفاهم مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى صياغة قرار جديد يعطي الأمم المتحدة سلطات هامة في إعادة إعمار العراق بعد نقل السيادة في الثلاثين من حزيران / يونيو 2004. مثل هذا القرار من جانب الأمم المتحدة قد يفوض الحلف بدقة بدور للحلف في عملية تحقيق الاستقرار.

- (1) «المفهوم الاستراتيجي للتحالف» (بروكسل: مكتب المعلومات والنشر في الحلف، 1991)، الجزء الأول، المواد 10 و13.
- (2) نفس المرجع، الجزء الأول، البند 13.
- (3) «المفهوم الاستراتيجي للحلف» (واشنطن: بلاغ صحفي رسمي NAC-S (99) 65، 24 نيسان / إبريل 1999)، الجزء الثاني، البند 20.
- (4) نفس المرجع، الجزء الثاني، البند 24.
- (5) «البلاغ الأخير، الاجتماع الوزاري للمجلس الأطلسي الشمالي المنعقد في ريكيافيك في 14 أيار / مايو 2002»، المادة 5 (ريكيافيك: بيان صحفي M-1-NAC (2202) 59).

عندما ستتم الموافقة على هذا القرار، سوف أطلب مجلس الحلف الأطلسي بإلحاح للتحرك فوراً للتخطيط لعمليات الحلف في العراق. تشمل مناطق النشاط التي تخطر على البال مراقبة الحدود مع إيران وسوريا، ونزع الألغام، وتدريب الجيش والشرطة العراقيين، وتولي القيادة في شمال العراق وفي القطاع الأوسط الجنوبي الذي هو حالياً تحت القيادة البولندية.

إنني مدرك للحجة القائلة إن على الحلف أن ينهي بنجاح مهمة قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان قبل أخذ مهمة أخرى على عاتقه، لكنني لا أجد أن هذه الحجة مقنعة. قبل أي أمر آخر، فإن مخاطر الفشل في العراق عالية لدرجة، كما أن الوضع دقيق لدرجة أن التريث كسباً للوقت لم يعد خياراً مقبولاً. ثانياً، بقدر ما كانت مشاركة الحلفاء في أفغانستان مشجعة، بقدر ما هو مُحيط جداً نفور العديد من الحلفاء من تقديم ولو مساهمة متواضعة من العتاد هناك. التحالف قادر جماعياً على توفير قدرات أكبر بكثير من القوات والعتاد.

كان الحلف يرتفع دائماً إلى مستوى التحديات، والحاجة إلى ذلك لم تكن في يوم من الأيام ملحة أكثر مما هي في الوقت الحاضر. لذلك، أحث التحالف على الموافقة في اجتماع اسطنبول على المشاركة في المهمة الحيوية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في العراق.

مرحلة حاسمة بالنسبة للأهداف والالتزام

بقلم د. سايمون سرفاتي مدير البرنامج الأوروبي وصاحب كرسي زيبغنيو بريجنسكي

للأمن العالمي والجيوسياسية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية



باريس، في تشرين الأول /
أكتوبر 1954، وفي ناساو في
كانون الثاني / يناير 1963، وفي
واشنطن في شباط / فبراير
1973، وفي دايتون بولاية أوهايو
في خريف (1995). أما أزمة
سنة 2003، فكانت ولا زالت
أزمة بنيوية ناتجة عن ثلاث
حقائق واسعة ومتشابكة، خلفتها
الحرب الباردة وتأثرت بأحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر
2001: أوروبا ووضعها الذي لم يكتمل، الولايات المتحدة وقوتها
المُتفوّقة، والأمن ووضعها الطبيعي الجديد.

استكمال الاتحاد

تحويل أوروبا من فسيفساء مُتناثرة وغير مُستقرة من الدول
المستقلة إلى اتحاد أكبر مسالم مؤلف من أعضاء من الدول،
يقف اليوم كأهم تطور جيوسياسي في النصف الأخير من القرن
العشرين. انه مدعاة للرضا المشروع لدى الولايات المتحدة.

فكرة أوروبا الموحّدة هي، الى حدّ ما، فكرة أميركية، ليس فقط
بمناخها ظاهرة مستوحاة مما تمكن بضع مئات من الأميركيين
على تحقيقه في نيويورك قبل مئتي عام، بل أيضاً لأن هذا الأمر
كان التزام الولايات المتحدة العسكري والقيادي بعد الحرب
الذي وفّر لدول أوروبا الموارد، والوقت، والأمن التي كانت
تحتاجها للانخراط في عملية الإدماج الأوروبية التي بدأها
الآباء المؤسسون لأوروبا إنطلاقاً من شعور مشترك بالاختلافات
الماضية، وليس كتعبير عن رؤية مستقبلية مشتركة.
غير أن اندماج أوروبا، خلال العقود الأربعة الأخيرة، توقف
على عدة ظروف حدّدت مجال وسرعة وفعالية كل واحدة من
مبادراتها:

نمو اقتصادي متين تتشارك فيه الدول بالتساوي، مع حصول
الأعضاء الذين انضموا مؤخراً أو الاقتصادات الصغيرة
والمحتاجة أكثر على فوائده الأساسية، كما يُظهر ذلك تاريخ
الاتحاد الأوروبي بعد عمليات التوسع عامي 1973 و 1986؛

يواجه الحلف الأطلسي أزمة بنيوية ناتجة عن ثلاث حقائق خلفتها
الحرب الباردة، وتأثرت بأحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر
2001: أوروبا ووضعها الذي لم يُستكمل بعد؛ الولايات المتحدة
وقوتها المتفوّقة؛ والأمن ووضعها الطبيعي الجديد. على الأعضاء
في الحلف ان يلتزموا، لأجل تجديده، العمل المشترك لتحقيق
أهداف مشتركة داخل المنطقة الأوروبية - الأطلسية وخارجها.
ففي تحالف صاحب رسالة، لا يكمن الهدف في ان يقوم جميع
الحلفاء بالعمل في كل الأمور معاً؛ بل الهدف هو التأكد من ان
جميع الحلفاء معاً يقومون بكل الأمور.

انها مرحلة حاسمة كما ان الولايات المتحدة والدول الأوروبية
على موعد مجهول مع التاريخ. فابتداء من اجتماعات القمة
للاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي ستعقد في
دبلين بايرلندا، واسطنبول بتركيا في حزيران / يونيو 2004، فإن
القرارات التي سوف تتخذ على جانبي الأطلسي خلال السنوات
الخمس القادمة، والنزاعات التي ستتشب في تلك الأثناء - داخل
العراق وما وراءه، سوف تترك أوروبا وعلاقتها مع الولايات
المتحدة، وكذلك علاقات الاتحاد الأوروبي والحلف، إما أكثر
تماسكاً وقوة، وإما أكثر إنقساماً، وبالتالي، أضعف.

التحالف صاحب الرسالة الذي تمّ بناؤه خلال الحرب الباردة
- وتوسّع بنسبة الضعفين منذ ذلك الحين - كمجتمع له قيم
متناغمة ومصالح أكثر وأكثر تناغماً، يجب الآن تجديده في وقت
يعلن فيه أعضاؤه عن التزامهم العمل المشترك لتحقيق الأهداف
المشتركة داخل المنطقة الأوروبية الأطلسية وخارجها.

ان تجديد الحلف، كما رأينا خلال أزمة سنة 2003 حول العراق،
لن يكون سهلاً. الأزمة هذه التي حصلت أبعد من ان تنتهي، ولم
تكن ثنائية، ولا حتى بين الولايات المتحدة وفرنسا أو أي بلد آخر
من بلدان الاتحاد الأوروبي. ولا كانت شخصية، ولا حتى حول عدم
ثقة أوروبا بالرئيس جورج دبليو بوش ولا بأجزاء من إدارته.

تذكرنا هذه الصعوبات الى الظروف التي كثيراً ما حصلت في
الماضي، والتي حُلّت بسرعة خلال اجتماعات القمة (كما حدث
في وليامسبورغ بولاية فرجينيا، في أيار / مايو 1983)، أو في
اتخاذ أميركا لموقعها القيادي بسرعة (كما تمّت ممارسته في

نقاط القوة ونقاط الضعف

تبقى مقدره أوروبا على توليد المزيد من القوة لذاتها، وعلى الأخص القوة العسكرية، مدعاة للانزعاج بدلاً من التخوف. الحقيقة ان هناك بعض الهواجس من أن أوروبا قوية ربما سوف تظهر في نهاية المطاف كقوة موازية قد تقيم مع دول أخرى صاعدة، نظام جديد متعدد القطبيات على حساب نفوذ الولايات المتحدة. هذه الهواجس مبالغ فيها؛ كما ان الضغوط التنافسية التي قد تنتج عن زيادة قوة أوروبا لن تصبح بالضرورة، ولا يبدو انها سوف تصبح، خصامية. على العكس، وحدها الشراكة الأوروبية - الأطلسية التي تقلت من وضعها الحالي من «نقاط القوة والضعف» الظاهرة، قادرة على التغلب على الجدل الذي لا طائل تحته حول الأهمية الهامشية للدول الأوروبية والتي تبدو، في معظمها، كأثقال دون قيمة بالمقارنة مع أميركا التي يجعلها تَفَوْهًا السائد تبدو أكثر فأكثر بمثابة مُستأسِدٍ استعماري.

بعبارة أخرى، وحدها أوروبا الأقوى (وبالتالي متحدة أكثر) يمكنها فرض نفسها كشريك جدير بالثقة داخل التحالف، ووحده التحالف الذي يستند الى وزن مميزين، غير متساويين حتماً ولكنهما متكاملين، بإمكانه التطلع إلى نظام عالمي بعيداً عن السياسات العدوانية التي ميّزت تعدد قطبيات القوى العالمية لما قبل 1914، لكنه يمتد إلى أبعد من التفوق الأميركي الذي حدّد القطبية الوحيدة لما بعد 1989. باختصار، ليست فكرتي القوة الموازية والقطبية المتعددة خاطئين بالأساس لأن الاثنين تساعدان جانبي الأطلسي في الاعتماد واحدهما على الآخر لتخفيف او للمشاركة في تحمّل بعض أعباء الدفاع الجماعي والنظام العالمي.

غير ان الطبيعة المتعددة الأبعاد للقوة تفرض مناقشة نقاط الضعف القائمة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا. ففي حين لا مجال لتحدي تفوق الولايات المتحدة، من حيث القدرات والبروز والحماس الشديد (اليوم)، فإن أوروبا متأهله كقوة في العالم بسبب مصالحها العالمية الواسعة المجال وأهميتها الحيوية، وقدراتها التنافسية على الأقل في جميع المجالات غير العسكرية، وسمعتها الواسعة الانتشار لدورها القيادي الموروث من الماضي، إضافةً إلى أنها قامت بتجديد أوضاعها بصورة أفضل خلال الخمسين سنة الماضية.

سوف تظهر السنوات القليلة القادمة ما إذا كانت دول أوروبا واتحادها راغبة وقادرة على اكتساب القوة العسكرية أيضاً، ورغبة كذلك في استخدامها، والتي بدونها سوف تبقى عاجزة عن التحرك نحو المرحلة القادمة، أي كقوة في العالم بإمكانها ان تكون أيضاً قوة عظمى، أو، كما قال رئيس الوزراء البريطاني، طوني بلير، قوة عظمى وليس دولة عظمى.

قيادة وطنية من أحزاب الوسط، مستقرة وواثقة من نفسها، قادرة على مقاومة الضغوط من أقصى اليمين وأقصى اليسار السياسي، كما يُستدل من تحول اليسار الأوروبي في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا.

الاستقرار الإقليمي، في الشرق خلال الحرب الباردة (الذي يضم الآن بعض الأعضاء الجدد) وكذلك، وعلى الأخص منذ 2001، في الجنوب، حيث يمتد الشرق الأوسط الكبير، من الخليج الفارسي عبر الشرق الأوسط الى شمال افريقيا.

في خضم الحقيقة المطلقة أو عشيتها، وإزاء التهديدات بموجة من الإرهاب ستكون أوروبا معرضة لها أكثر بكثير من الولايات المتحدة، يُلاحظ غياب هذه السمات حالياً كما ان الاتحاد الأوروبي ربما كان اليوم أكثر عرضة للتحدي، أي يواجه مخاطر أكثر، من أي وقت خلال ثلاثين عاماً. هذه أسباب تدعو للقلق ليس في أوروبا فحسب بل وأيضاً في الولايات المتحدة، حيث تظهر مفارقة الالتزام إزاء أوروبا الأكبر والأوثق علاقات مع بعضها أكثر واقعية مما هي بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.

في الوقت الذي يقترب الاتحاد الأوروبي من الذكرى الخمسين لمعاهدة روما في آذار / مارس 2007، ثمة ثلاث قضايا تبدو مثيرة للنزاع بنوع خاص:

- 1 - المناقشات حول المصادقة على ما يسمى دستور الاتحاد الأوروبي.
- 2 - إعادة التفاوض حول حلف الاستقرار والنمو، والمفاوضات بشأن موازنة السنوات الست الجديدة للاتحاد الأوروبي.
- 3 - الاندماج الفعلي للأعضاء العشرة الجدد، بما فيهم بالدرجة الأولى، بولندا، والإدارة الفعالة لطلبات الانضمام الإضافية الحالية والقادمة، بما فيها تركيا.

ليس برنامج العمل هذا بقليل. أما إلى أي حدّ سوف يُدار هذا البرنامج بصورة جيدة، وكيف، فأمر يتوقف على الأعضاء الخمسة والعشرين في الاتحاد الأوروبي. لكنه يبقى، مع هذا، هاماً بطريقة مباشرة بالنسبة للولايات المتحدة في سياق علاقاتها مع أوروبا داخل التحالف وخارجه.

ان ذكر طوني بلير ليس مصادفة: فمفتاح تطوير أوروبا لسياسة خارجية مُشتركة، وأمنية، ودفاعية، يعتمد بالطبع على مشاركة المملكة المتحدة - وهي مُقوّم لا غنى عنه، على الأقل على المدى القصير، ويفوق حتى مساهمة ألمانيا.

وأياً يكن التشكيك أو تضارب الآراء القائم ربما في الولايات المتحدة حول بروز أوروبا القوية، فان القرارات بهذا الشأن يجب ان يتخذها الأوروبيون أنفسهم، بالنسبة للإنفاق بصورة أفضل، ولكن أيضاً الإنفاق أكثر، دفاعاً عن المصالح ودفاعاً عن القيم التي لا لزوم أن يخشاها الأميركيون، بالقدر الذي قد تكون فيه تلك القيم، بالطبع، مع المصالح والقيم الأميركية، منها مع مصالح وقيم الأنحاء الاخرى من العالم.

في تحالف صاحب رسالة، لا يكون الردّ على تفوق الواحد على الآخرين، بالسعي لبلوغ التوازن (أي «قوة موازية» خصامية)، ولا في قبول التبعية (أي «قوة موازية» غير فعالة). على العكس، فإن وحدة الرسالة تشير إلى جدوى الأعمال المتكاملة مع بعضها البعض، بالنسبة لسياسات تُعتبر ضرورية لتحقيق الأهداف المشتركة بين كل واحد من الحلفاء، حتى وان كانت مشاركة بصورة غير متساوية بينهم جميعاً.

فكرة التكامل ليست جديدة. انها فكرة تفرضها أميركا وأوروبا، والحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، بالقوة يوماً في أفغانستان، وهي أيضاً فكرة استخدمت تكراراً في هايتي، والبلقان، وليبيا، وإيران، وفي أماكن أخرى. ففي السعي الجاري نحو نظام عالمي جديد مطلع هذا القرن، يبقى شركاء التحالف الجديرين أكثر بالثقة هي الدول المتشابهة في الرأي التي يتشكل منها التحالف الأطلسي، وهذه الدول تستأهل، على الأقل، حق الرفض الأول لأي من المهمات التي سيكون التحالف حاجة للقيام بها.

هذا يعني ان على أوروبا، لتحقيق انتقالها الى الوحدة الكاملة - كاملة جغرافياً، وأيضاً من حيث إمكانية التوصل إلى القوة، وكاملة أيضاً ضمن القارة وعبر الأطلسي - ان تحقق عدة أهداف أساسية:

تكامل العضوية الأوروبية في الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي وهذا يعني ان أي عضو أوروبي في الحلف يجب أن يكون، في نهاية المطاف، عضواً في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تركيا، ولكن أيضاً النروج (وغيرها)، وان كل عضو في الاتحاد الأوروبي يجب ان يكون عضواً في الحلف، بما في ذلك النمسا ولكن أيضاً السويد (وغيرها).

ان تكامل علاقات الحلف والاتحاد الأوروبي مع البلدان غير الأعضاء في أي من المؤسستين، أي بما معناه، بنوع خاص،

تتسيق أكثر نشاطاً للسياسات الأميركية والأوروبية إزاء روسيا وإزاء غيرها من المؤسسات المتروكة في أوروبا، وكذلك إزاء البلدان الأخرى التي تشكل جزءاً من المنطقة الجغرافية الأوروبية الأطلسية، ولكنها مع ذلك تسعى إلى شراكة من أجل السلم والازدهار في سياقها، مثل شمال إفريقيا.

علاقات أوثق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تقوم على اعتراف أوروبا بالوضع الخاص للولايات المتحدة كدولة غير عضوة في الاتحاد الأوروبي، وأيضاً بموجب اعتراف الولايات المتحدة بالاتحاد الأوروبي كشريك حيوي وان يكن لم يكتمل بعد. فبعد التوسّعات التاريخية لكل من الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، يفترض في اللجنة الأوروبية الجديدة، كما وفي الإدارة الأميركية الجديدة او المُتجدّدة في خريف 2004، ان تسمح بالتوصل الى صفقة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحلف، تضم في أقرب فرصة ممكنة، اجتماع قمة لا سابق له بين رؤساء دول او حكومات جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي والحلف الحاليين، وكذلك البلدان المتقدمة بطلبات الانضمام.

تتسيق أفضل بين الحلف والاتحاد الأوروبي إذ ان هاتين المؤسستين لا غنى عن مشاركتهما المتوازنة في الحرب ضد الإرهاب العالمي، إذا كان الهدف الانتصار في تلك الحرب ووضع حد لها. ان مستقبل أي دعامة أمنية أوروبية مرتبط بالحلف كما ان مستقبل الحلف يتوقف على قدرته على العمل بصورة شاملة، وذلك على أساس قدرات تم تعزيزها عن طريق تنسيق أفضل للأدوات الأمنية غير العسكرية بين الحلفاء، وفهم مشترك للأولويات التي يشاركون حولها ويقوم على نظرة استراتيجية أكثر تناماً مع العالم الذي يواجهونه.

الوضع الطبيعي الجديد

لم تتغير سياسة المصالح الحيوية للولايات المتحدة في أوروبا، ولا مصلحة أميركا المركزية في الحلف، ولا في جوهر أوروبا الجديدة، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، ولا يترك هذا الأمر مجالاً واسعاً للنقاش. وإذا كان هناك من أمر، فهو أن نهاية نزاع عالمي كبير وبداية نزاع آخر قد زادا الحاجة إلى توثيق وتنسيق العمل الأوروبي الأطلسي حول قضايا تتعلق بالأمن في الداخل والخارج.

فحتى الدولة التي لا نُدّ عسكري لها، لا تستطيع ان تبقى زماً طويلاً دولة بلا حلفاء، كما تبين في العراق، ذلك ان التحالف الطوعي الذي تمّ تنظيمه في مطلع سنة 2003، في العراق، برهن على انه غير كاف لتحقيق المهمات الأوسع التي واجهها الحلف بعد الانتهاء من مرحلة القتال الرئيسية للحرب في الأول من أيار / مايو 2003.

لا يمكن المبالغة بما للعراق من أهمية. فالفضل هناك ليس خياراً. وخيار الخروج المفاجئ لقوات التحالف قبل بلوغ أهداف تحقيق الاستقرار وإعادة الاعمار في عراق ما بعد صدام ليس مقبولاً.

كذلك لا فائدة من أي نوع من لعبة توجيه اللوم، سواء داخل التحالف أو لتلك الدول التي لم تنضم إليه. هذه لعبة لا يمكن لأحد أن يفوز بها باستثناء الأعداء المشتركين. فالوقت يمر بسرعة ويستوجب وضع حد للنقاشات الثيولوجية التي غير المثمرة؛ كما يجب، بدلاً من ذلك، تضمين هذا المزيج نفس إطار العمل المتعدد الجوانب الذي استخدم لوضع حد للحرب في أفغانستان بعد هزيمة طالبان، أي إطار عمل متعدد الجوانب تضاف إليه الشرعية العالمية للأمم المتحدة، والقدرات المتخصصة للحلف وللاتحاد الأوروبي.

ففي إطار حلف صاحب رسالة، ليس الهدف بالنسبة للحلفاء القيام بكل أمر سوية، بل الهدف هو التأكد من أن جميع الحلفاء يقومون معاً بكل شيء.

خلال الأشهر القادمة ينبغي، والحالة هذه، توسيع التحالف للقيام بمهمة من اللازم تعميقها. والمهمة رباعية:

- استقرار الأمن، ربما سيتطلب ذلك قوات إضافية على الأرض بما فيها قوات الحلف، بانتظار تنظيم قوات عسكرية وقوات شرطة عراقية قابلة للاستمرار.

- تأكيد الشرعية القومية لحكومة عراقية تعيد تأهيل الدولة العراقية، وهذا يتطلب دوراً مباشراً من جانب الأمم المتحدة في محاولة نقل السلطة إلى العراقيين في الثلاثين من حزيران / يونيو 2004، وإجراء انتخابات قومية في كانون الثاني / يناير 2005، على أبعد تقدير.

- مواصلة إعادة إعمار العراق تحت الإدارة المباشرة للحكومة العراقية الجديدة، مع مساندة جميع الحلفاء أيًا كان موقفهم عند بداية الحرب.

- في نهاية المطاف، تحقيق المصالحة ليس داخل وبين المجتمعات العراقية فحسب، بل وأيضاً بين العراق وجيرانه.

إن معايير التضامن في الوضع الأمني الجديد الذي بدأ مع أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، (وكذلك أحداث 11 آذار / مارس 2004) لا يجوز أن تنحصر في العراق. فحروب الحادي عشر من أيلول / سبتمبر تدور على عدة جبهات، والقول أن إسبانيا، مثلاً، خرجت من تلك الحروب لأنها سحبت قواتها من العراق أشبه بالقول أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب العالمية الثانية إلا عندما نزلت قواتها في النورماندي بفرنسا في حزيران / يونيو 1944، رغم الإشارة، مع ذلك، إلى أن بعض القوات الإسبانية المنسحبة من العراق يجب أن تكون جاهزة للاستخدام الجيد والجماعي على جبهة أخرى مثل أفغانستان.

إضافةً إلى إنهاء المناقشات في أوروبا، التي لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهلها، وإضافةً إلى الحرب في العراق، التي لا تستطيع دول أوروبا أن تبقى غير مكترثة بها بسبب ما عواقب الفضل التي لا يمكن تصورها أو تجزئتها، فإن الشرق الأوسط الكبير يشكل التحدي الجيوسياسي الحاسم للقرن الجديد، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خط التصدع الإسرائيلي - الفلسطيني، في منطقة هي في الوقت نفسه قابلة للتقلب السريع وتحمل أهمية حيوية بالنسبة لباقي أنحاء العالم.

على المسألة أن تكون بديهية: لا يمكن قيام أي نوع من النظام العالمي إن لم يتم نظام ضمن هذه المنطقة. ولكي يظهر مثل هذا النظام، لن تكون قوة الولايات المتحدة كافية، مهما كانت أساسية ما لم تعتمد على قوة أوروبا التي مهما كانت ضرورية لا تكفي بمفردها.

هذا هو التحدي الذي يجب الآن معالجته بنفس الروح الجريئة، وبنفس التعاطف المرغم، وبنفس الرسالة المشتركة التي ظهرت عندما بدأت أوروبا بالتحول قبل خمسين سنة كثورة على الماضي الفاشل.

شراكة من أجل السلام: تخطيط مسار الحقبة الجديدة

بقلم د. جيفري سايمون زميل باحث أول في معهد الدراسات الاستراتيجية القومية جامعة الدفاع القومي



تحديات ما بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر

منذ الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 ناضل الحلف الأطلسي، مع العديد من الحكومات المشتركة، وبدرجات متفاوتة من النجاح، في سبيل إعادة

تنظيم القدرات الدفاعية للتعامل مع المخاطر الجديدة التي يشكلها الإرهاب العالمي. زادت الولايات المتحدة ميزانيتها العسكرية بمقدار 48 مليار دولار، وهو مبلغ يساوي كامل الميزانية الدفاعية للمملكة المتحدة. بالمقابل، بقيت الميزانيات الدفاعية لمعظم الدول الحليفة القديمة دون تعديل كما أن الفجوة في إجمالي القدرات بين الولايات المتحدة وبلدان الحلف الأطلسي اتسعت أكثر. رغم ذلك، وفي أعقاب أحداث 11 أيلول / سبتمبر، التزم الحلف الأطلسي القيام بنشاط وظيفي أوسع في منطقة جغرافية أعرض.

تُبنت فائدة الشراكة من أجل السلام عندما ساند الشركاء وسهّلوا عمليات الحلف الأطلسي في أفغانستان وحوالها. في الاجتماع الأول لمجلس الشراكة الأوروبي - الأطلسي (EAPC)، بعد هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، أعلن وزراء المجلس عن عزمهم استخدام الشراكة لزيادة التعاون والقدرات في مكافحة الإرهاب.

وفي عملية الحرية الدائمة (OEF)، التي قادت الولايات المتحدة العملية العسكرية فيها ضد الإرهابيين في أفغانستان، قدّم العديد من الحلفاء، من بينهم اثنان من الحلفاء الجدد، أي بولندا والجمهورية التشيكية، وستة أعضاء في الشراكة من أجل السلام، مساعدة قيّمة. (1)

عندما تولى الحلف الأطلسي قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في أفغانستان، في نيسان / إبريل 2003، قام بذلك بالتعاون مع ستة شركاء جدد. (2) وبعد أن أطيح بصدام حسين في العراق، قدّم الحلف المعلومات الاستخباراتية والدعم

للشراكة من أجل السلام أهمية مُتجددة بالنسبة لإيفاء الحلف الأطلسي بالتزاماته المتزايدة بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. وعلى الشراكة من أجل السلام (PFP)، إذا ما أرادت الاحتفاظ بأهميتها وفعاليتها، ان تتطور بصورة كافية، وان تتكامل بصورة أفضل عن طريق بذل جهود ثنائية إقليمية لمعالجة التحديات الجديدة التي تواجه الأمن. وعلى اجتماع القمة في اسطنبول إطلاق مبادرة لتعزيز قيام برامج جديدة مصممة خصيصاً من أجل هذه الشراكة في البلقان، ومنطقة البحر الأسود الكبرى، وآسيا الوسطى.

حيث أن عشرة من بين الشركاء الأصليين الأربع والعشرين في الشراكة من أجل السلام، قد حصلوا على عضويتهم الكاملة في التحالف، بدأت تبرز تساؤلات حول توجهات البرنامج وقابليته للاستدامة على المدى الطويل.

أصبح أساس المنطق الاستراتيجي الأصلي للشراكة من أجل السلام، أي تعزيز الاستقرار في البلدان الواقعة على أطراف الحلف الأطلسي وتعزيز التعاون العملي معها، أكثر إلزاماً في سياق توسّع التحالف في المستقبل، والحرب على الإرهاب، ونمو المصالح الغربية في جنوب وغرب آسيا وفي آسيا الوسطى. يبقى، بعدما سبق قوله، ان الحافز الرئيسي الذي شجّع التزام الشركاء بالبرنامج، باعتباره «أفضل سبيل للانضمام إلى عضوية الحلف الأطلسي»، ضعف الآن طالما ان الشركاء الباقون إما غير مكترئين، أو لا يبدو على أنهم يعتمدون الانضمام إلى التحالف قبل سنوات عديدة.

على الشراكة من أجل السلام، إذا ما أرادت الحفاظ على أهميتها وفعاليتها، أن تتطور وأن توفر الموارد الكافية، وتتكامل بصورة أفضل عن طريق الجهود الثنائية والإقليمية لمواجهة التحديات الجديدة التي تهدد الأمن. وبإمكان اجتماع القمة في اسطنبول إطلاق مبادرة تساندها موارد جديّة من جانب الحلفاء لتعزيز قيام برامج جديدة مُصممة خصيصاً للبلقان، ولمنطقة البحر الأسود الكبرى وآسيا الوسطى.

اللوجستي للفرقة المتعددة الجنسيات بقيادة بولندا المؤلفة من العديد من الأعضاء في الحلف ومن أحد عشر عضواً في الشراكة من أجل السلام. (3)

ووافق اجتماع القمة في براغ سنة 2002، بهدف مواجهة التحديات الجديدة بصورة أفضل، على التزام براغ لزيادة القدرات (PCC)، وعلى هيكلية القيادة الجديدة، وعلى قوة الرد العسكري للحلف الأطلسي (NRF). شكّلت قوة الرد العسكري العنصر الأساسي في هذه المبادرة، وتألّفت من قدرات رفيعة التكنولوجيا للقيام بحملات عسكرية تسمح لحلفاء الحلف الأطلسي الأوروبيين بالمساهمة بوحدة صغيرة لمهام خاصة محددة، كالشرطة، مثلاً، أو الهندسة، أو نزع الألغام، وإزالة آثار التلوّث الكيميائي، أو العمليات الجبلية، أو قوات خاصة أخرى. على أن يكون لهذه القوات خطوط اتصالات مأمونة، واستعدادات كافية، وقدرة على الانتشار السريع، والاستدامة في العمليات مع القوات الأميركية في مجمل مجالات النزاع القائم. في حال تمّ تطبيق هذه القرارات، فإنها ستؤمّن مشاركة بنّاءة أكثر في تربيّات المشاركة في تحمّل أعباء الحلف الأطلسي.

الإرهاب وإدارة الحالات الطارئة

صادق اجتماع القمة في براغ أيضاً على المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الذي يدعو إلى «مشاركة أفضل المعلومات وإلى الترتيبات اللازمة للرد على الازمات (والالتزام مع الشركاء) للتطبيق الكامل لخطة العمل للإعداد للحالات الطارئة المدنية... ضد الهجمات المحتملة... بالعناصر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية». والتزم الشركاء كذلك، عبر «خطة عمل الشراكة للإعداد لمكافحة الإرهاب»، التي تبنّاها مجلس الشراكة الأوروبي- الأطلسي (EAPC)، في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، اتخاذ عدد من الخطوات لمحاربة الإرهاب ومشاطرة معلوماتهم وخبراتهم بهذا الصدد. ورغم أن المخطط لم يُطبّق بعد، إلا أنه يُقيم الإطار العمل الذي يمكن على أساسه بناء المهام اللازمة له.

طريق للمستقبل

حيث أن هناك الآن عدد من الحلفاء في الحلف الأطلسي، ويجتهدون، كل بمفرده، لتطوير قواته العسكرية ومؤسّساته الأمنية الخاصة به، وهم يزيدون عن عدد الشركاء المتبقين في الشراكة من أجل السلام (عددهم 20، بما فيهم وضعان خاصان هما روسيا وأوكرانيا)، ولما كان هؤلاء أضعف كثيراً من الناحية المؤسّساتية كما تتباين مصالحهم بشدة، ولهم حاجات أكبر من الشركاء الذين انضموا إلى عضوية الحلف الأطلسي، فإن التحالف من أجل السلام بحاجة إلى إعادة إحياء جدية، والإفهام مُرشّح للزوال.

يتطلب الحفاظ على أهمية الشراكة من أجل السلام التركيز على تنمية القدرات لمحاربة الإرهاب والتهديدات الأخرى العابرة للحدود القومية. ويمكن أن تستهدف البرامج الجديدة العمل على مشاطرة المزيد من المعلومات بين وزارات الداخلية، والشرطة، وحرس الحدود، وكذلك المعلومات المالية والمصرفية.

وتحتاج الموازنات والمهام الوظيفية أيضاً لإعادة النظر والتحديث لمساندة العمليات المضادة للإرهابيين في المستقبل، بما في ذلك جهود مقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأنظمة الدفاع الصاروخية.

رؤية استراتيجية لإعادة تنشيط الشراكة من أجل السلام

من الواضح أن اجتماع القمة في اسطنبول، الذي يُصادف موعده مرور 10 سنوات على إطلاق الشراكة من أجل السلام، يحتاج إلى رؤية استراتيجية جديدة بالنسبة للشراكة ليتمكن من تحقيق التزامات الحلف الأطلسي إزاء منطقة جغرافية أوسع إضافةً إلى ارتباط وظيفي أكبر بها.

وسيحتمل البرنامج، إذا كان لعملية التنشيط أن تنجح، أن يتم تصميمه طبقاً لحاجات الشركاء في الحلف الأطلسي العشرين المتبقين. إضافةً إلى مرشحين اثنين للدخول في الشراكة من أجل السلام، وجميع هؤلاء يدخلون في عداد المجموعات الثمانية المختلفة التالية التي لديها حاجات ومصالح وقدرات متفاوتة جداً.

- خمسة شركاء «متقدمون»، هم فنلندا، والسويد، وإيرلندا، والنمسا، وسويسرا، لا رغبة لديهم حتى الآن في الانضمام إلى التحالف.

- شركاء ثلاثة في خطة عمل العضوية (MAP)، هم ألبانيا، ومقدونيا، وكرواتيا، يتوقون إلى العضوية وينبغي على الحلف الأطلسي ترك الباب مفتوحاً أمامهم بطريقة صادقة.

- أوكرانيا التي تقول أنها تطمح إلى الانضمام إلى خطة عمل العضوية (MAP) ولديها خطة عمل.

- روسيا التي لا تطمح إلى العضوية لكنها تحتفظ بعلاقات خاصة ضمن مجلس الحلف الأطلسي- روسيا.

- شريكان غير ناشطين نسبياً، هما بولودفا وبيلاروس.

- ثلاثة شركاء في القوقاز، هم أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا.

- خمسة شركاء في آسيا الوسطى، هم كازاخستان، وكرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

المرشحون في البلقان

توسّع الحلف الأطلسي، وعملية خطة عمل العضوية (MAP)، والشراكة من أجل السلام، جميعها لعبت ولا زالت تلعب دوراً هاماً، غير مقدّر خير تقدير، في تعزيز الاستقرار والأمن في البلقان. تشكّل عضوية سلوفينيا وبلغاريا ورومانيا في الحلف الأطلسي قاعدة مستقرة للأمن. وتقوم خطة عمل العضوية، طالما بقي البند 10 الخاص بسياسة الباب المفتوح صادقاً، بإبقاء ألبانيا ومقدونيا وكرواتيا منخرطة بصورة إيجابية في نشاطات تتلاءم مع مبادئ الحلف الأطلسي. كما أن حافز الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام يسمح باستمرار البوسنة - الهرسك، وصربيا-ومونتينغرو في تركيزها الإيجابي المنتج. ان استمرار ارتباط تلك البلدان يزداد أهمية في ضوء نقل الحلف الأطلسي لعملياته في مقدونيا، المسماة «عملية التوافق الحليفة»، إلى الاتحاد الأوروبي («كونكورديا»)، وسوف يصبح أكثر أهمية بعد نقل مهمة قوات تثبيت الوضع في البوسنة والهرسك (SFOR) التابعة للحلف الأطلسي إلى الاتحاد الأوروبي.

- بلدان في البلقان يطمحان إلى الانضمام، هما البوسنة- الهرسك، وصربيا-مونتينغرو.

حوافز المشاركة في الشراكة من أجل السلام تتفاوت كثيراً بين روسيا، التي لا تُبدي أي اهتمام بالعضوية، وأوكرانيا التي تطمح إلى الانضمام إلى الحلف الأطلسي. وتوفّر الشراكة من أجل السلام حوافزاً للبويسنة والهرسك، ولصربيا ومونتينغرو لأنها تبقى سبيلهما الوحيد إلى الهيكليات الأورو-أطلسية وإلى اكتساب الشرعية. وفي حين لا زالت مولدوفا وبييلاروس غير ناشطتين نسبياً في الشراكة من أجل السلام، علماً أن دورهما قد يتغيّر من خلال تكيفهما مع محيطهما الجيوستراتيجي المتبدّل بعد توسع الشراكة. يشمل الشركاء الستة عشر المتبقون في الشراكة المجموعات الأربع التالية:

الشركاء المتقدمون

وفي حال تحوّلت الشراكة من أجل السلام إلى طور الجمود (السبات) وخسرت مصداقيتها، فقد يتقوض الأمن في البلقان بشكل خطير حيث أن بعض الدول قد تميل إلى التحرك مجدداً باتجاهات غير بناءة.

إنطلاقاً مما سبق، على الحلف الأطلسي أن يُحدد أهدافاً أكثر دقة لكي يبقى برنامجها للباب المفتوح موثقاً بالنسبة للأعضاء الثلاثة المتبقين في خطة عمل العضوية (MAP). ومن المرجح أن ينطبق الأمر كذلك على ألبانيا ومقدونيا اللتين انضمتا إلى الحلف من أجل السلام قبل حوالي عقد من الزمن، وهما عضوتان في خطة عمل العضوية منذ خمس سنوات ولديهما خبرة في خطة التجربة القومية السنوية، لكن من الممكن أن صبرهما قد يوشك على النفاذ. فإذا كان الحلف الأطلسي غير مستعد لعرض العضوية عليهما قريباً، فهو بحاجة لأن يعدّ العدة لهذه الإمكانية. ويمكن للحلف الأطلسي أن يفكر في صيغة ما لتشكيل نوع من «المقطورة» لتقوم بربط وصول الشركاء في خطة عمل العضوية إلى استكمال بعض «شروط» الدخول المُعيّنة والمحددة جيداً للحلف الأطلسي، بالترافق مع أفق زمني يتراوح بين خمس وثمان سنوات. هذا مع العلم أن إمكانية استخدام أسلوب «المقطورة» هذا قوبل بالرفض من قبل المدعويين لاجتماع القمة ببراغ عام 2002، لان العديد من السياسيين اعتبروا ان الانضمام هو، في نهاية المطاف، قضية سياسية، وهو فعلاً كذلك.

جميع الدول الخمس الشريكة المتقدمة للتحالف (باستثناء سويسرا) منضمة إلى عضوية في الاتحاد الأوروبي، ولا زالت خارج العضوية الرسمية للحلف الأطلسي بخيارها. تركّزت الزيادة في عضوية الشراكة من أجل السلام خلال السنوات الماضية على دول البلقان في الدرجة الأولى وأفادت لكونها أثبتت ان المساهمة في الشراكة هامة بحد ذاتها، دون ان تكون بالضرورة سبيلاً إلى العضوية في الحلف الأطلسي. هؤلاء الدول الخمسة، وكذلك أعضاء الحلف الأطلسي، يجب تشجيعهم على إقامة نظام «زمالة» في الحلف (كما سبق للسويد وفنلندا أن فعلتا مع دول البلطيق)، ومع الشركاء القوقازيون وفي آسيا الوسطى (مشابه لما فعلته ليتوانيا مع جورجيا). ربما لن يكون هذا سهلاً، إذ أن الفرقاء «المتقدمين» كانوا ولا زالوا أكثر ارتباطاً محلياً، إن كان ذلك في البلطيق أو في عمليات دعم السلام في البلقان التي بدأت تتحوّل إلى الاتحاد الأوروبي. (4) لذا فإن إبقاؤهم مرتبطين بمصالح الحلف الأطلسي الجغرافية الأوسع سوف يُشكّل تحدياً. ربما كانت إحدى الطرق لتحقيق ذلك جعل مناورات الحلف الأطلسي في القوقاز وآسيا الوسطى أكثر مرونة، وإتاحة الفرصة للشركاء المحايدين للمشاركة في التخطيط لها أكثر، وفي نفس الوقت تشجيعها على تعزيز خبراتها في المجال الأمني.

وزراء الدفاع الشركاء لمنطقة البحر الأسود الكبرى والقوقاز

على برامج الشراكة من أجل السلام، وبمساعدة الاتحاد الأوروبي، أن يتم تنسيقها مع إصلاحات في القطاع الأمني لمعالجة التهديدات الأمنية الجديدة.

اكتسب البحر الأسود أهمية استراتيجية متزايدة منذ أن تولى الحلف الأطلسي قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في أفغانستان في آب/أغسطس 2003، ومنذ أن قدم المساعدة للفرقة العسكرية التي تقودها بولندا في العراق. فإذا تم الربط بين كون الحلف الأطلسي منخرط الآن بنشاط في منطقة خارجية ما وراء البلقان، أي في منطقة البحر الأسود الكبرى، وأن جميع وزراء الدفاع في بلدان البحر الأسود لم يجتمعوا أبداً، فإن الوقت قد حان لتطبيق دروس أوروبا الوسطى والبلقان في هذه المنطقة. ان الخطوة الأولى باتجاه الاستقرار يكمن في بناء التفهم عبر النقاش حول المخاطر الأمنية، ومن ثم بناء تعاون إقليمي أوسع عبر القيام بنشاطات عسكرية دعماً لبرنامج عمل شفاف.

مؤسسات البلقان، مثل اجتماعات وزراء دفاع أوروبا الجنوبية الشرقية (SEDM) ووزراء الدفاع والداخلية والمعلومات لجنوب شرقي أوروبا (SEDIIM) المحتملة، ومبادرة «التعاون في أوروبا الجنوبية الشرقية» (SECI) واللواء الأوروبي الجنوبي الشرقي (SEEBRIG) يمكن ان تخدم كمثال للتوسع أكثر باتجاه شاطئ البحر الأسود وإلى أبعد من «قوة البحر الأسود» (BLACKSEAFOR) التي أنشئت في نيسان/أبريل 2001 بين دول البحر الأسود الست، (7) وذلك لأجل القيام بعمليات البحث والإنقاذ الإنسانية، وإزالة الألغام البحرية، وحماية البيئة، وتشجيع زيارات النوايا الحسنة. وبإمكان المرء ان يتصور إنشاء فريق عمل للبحر الأسود للتعامل ليس مع حالات الطوارئ المدنية، مثل الهزات الأرضية التي تضرب المنطقة بصورة متكررة، واحتمالات الآثار اللاحقة للعناصر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وحسب، بل أيضاً لمنع الاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر عبر منطقة البحر الأسود الكبرى، وخاصة بمشاركة أوكرانيا والأسطول الروسي وبلدان القوقاز. من هنا أيضاً، وحيث ان الاستمرار ارتباطاً أوكرانيا في الشراكة من أجل السلام أهميته، فإن على اجتماع القمة في اسطنبول ان يباشر حوارات مكثفة مع أوكرانيا. كشرط مسبق للانضمام إلى الشراكة، مع الافتراض بان الانتخابات الرئاسية هناك ستجري حسب معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، كما سوف تنقيد بالإجراءات الدستورية الأوكرانية.

توفّر تجربة أوروبا الوسطى والشرقية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي أيضاً أمثلة ناجحة كثيرة عن الجمع بين وحدات حفظ السلام و/أو وحدات حالات الطوارئ، التي يمكن البحث في إمكانيات تكييفها من أجل تحسين العلاقات فيما بين الدول في تلك المنطقة.

تحتاج الشراكة من أجل السلام لان ترتبط بعملية «وزراء دفاع أوروبا الجنوبية الشرقية» (SEDM) شبه الإقليمية، والتي يجب ان توسع أيضاً لتضم الوظائف الداخلية والمخابراتية، وكذلك مبادرة «التعاون في أوروبا الجنوبية الشرقية» (SECI) لمحاربة الجريمة العابرة للحدود القومية، «اللواء الأوروبي الجنوبي الشرقي» (SEEBRIG) في البلقان. وفي حال تبيين ان هذا الأمر صعب المنال داخل البلقان، كما ستكون أيضاً الحال على الأرجح خارجه، عندئذ ستحتاج مهمة الشراكة من أجل السلام، بالتوافق مع خطة العمل لمحاربة الإرهاب الصادرة عن اجتماع قمة براغ، إلى التوسّع لتضم أهداف الشراكة إلى الأعمال المتعلقة بالشرطة. والغرض من ذلك تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات ضمن وبين دول البلقان.

يمكن تحقيق ذلك ضمن الاجتماعات السنوية لوزراء دفاع أوروبا الجنوبية الشرقية (SDEM) التي بدأت سنة 1996 (5) ونجحت في تعزيز الشفافية والتعاون والأمن في أوروبا الجنوبية الشرقية. سنة 1999، وافق اجتماع وزراء الدفاع هذا على إنشاء اللواء الأوروبي الجنوبي الشرقي (SEEBRIG) في البلقان، وهي قوة تعدّ 25,000 جندي يمكن حشدهم عند الحاجة على يد قائد اللواء بحيث قد يكون من «الممكن» نشرها في البوسنة في وقت ما في المستقبل.

حان الوقت الآن للبناء أكثر على نجاح هذا اللواء للتعامل مع بيئة المخاطر الجديدة وتوسيعها لكي تشمل التخطيط للحالات المدنية الطارئة، واجتماعات وزراء الداخلية والمعلومات، وإنشاء اجتماعات دورية سنوية لوزراء الدفاع والداخلية والمعلومات لجنوبي شرقي أوروبا (SEDIIM). كما يجب تشجيع هذه الاجتماعات على تنسيق تعاونها أكثر مع مبادرة التعاون في أوروبا الجنوبية الشرقية (SECI) والتي، من ضمن أمور غيرها، تحارب الجريمة العابرة للحدود القومية القائمة على الاتجار بالمخدرات، والسلاح، والدعارة، وتبييض الأموال. وبما ان مولودوفا عضو في مبادرة التعاون هذه، وبما أن صربيا - مونتنيغرو والبوسنة- الهرسك مرشحتان لعضوية الشراكة من أجل السلام، يجب ان يصبحوا جميعاً مراقبين في اجتماعات وزراء الدفاع المذكورة، مع هدف الانضمام، في نهاية المطاف، إلى الحلف الأطلسي.

ان حضور الولايات المتحدة الجديد المحتمل في بلغاريا ورومانيا يمكن الاستعانة برفع مستواه لتحسين العمليات المتبادلة من خلال تدريبات ومرافق لوجستية مشتركة، ومن خلال إنشاء قوة عمل عسكرية للبحر الأسود لتقوم بمهام معينة. يمكن ان يكون حضور الولايات المتحدة إلى جانب رومانيا وبلغاريا وتركيا، أي حلفاء الحلف الأطلسي الثلاثة ذوو الخبرة الفنية باجتماعات وزراء دفاع أوروبا الجنوبية الشرقية (BEDM) واللواء الأوروبي الجنوبي الشرقي (SEEBRIG)، مفيداً في تعزيز الاستقرار والتعاون في منطقة البحر الأسود الكبرى بموجب إعادة إحياء برنامج الشراكة من أجل السلام.

صحيح ان الشركاء القوقازيون الثلاثة كانوا من بين الموقعين على اتفاقية الشراكة من أجل السلام سنة 1994، غير أن مدى مساهمتهم تفاوتت كثيراً. كان هذا الأمر واضحاً جداً بنوع خاص من خلال تنفيذ عملية التخطيط والمراجعة للسلام (PARP) التابعة للشراكة من أجل السلام، والتي تبقى في جوهر التخطيط الدفاعي المتسم بالشفافية، والمحاسبة، والإشراف الديمقراطي على القوات العسكرية، وآلية لتوفير الأسس لتعزيز التعاون الإقليمي الفرعي. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، انضم جميع الشركاء الثلاثة إلى عملية التخطيط والمراجعة للسلام (PARP) (8).

رغم ان أرمينيا تشارك في الشراكة من أجل السلام، فان عضويتها في الحلف الأطلسي تبقى مثيرة للجدل بسبب المشاكل العالقة مع تركيا وأذربيجان. تقيم أرمينيا علاقات وثيقة مع اليونان، ورومانيا، وبلغاريا، وتظل متقاربة جداً من روسيا. فأرمينيا التي كانت بين أوائل الموقعين على إنشاء كومنولث الدول المستقلة في طشقند (CIS) سنة 1992، وعلى المعاهدة الأمنية مع روسيا، هي الدولة القوقازية الوحيدة التي جددت التزامها المعاهدة هذه لمدة خمس سنوات أخرى سنة 1999.

إنسحبت كل من أذربيجان وجورجيا من كومنولث الدول المستقلة سنة 1999. ولا تزال أذربيجان في نزاع مع أرمينيا حول منطقة ناغورنو - كاراباخ، كما تواجه مشكلات مع الإرهاب والمخدرات والجريمة والاتجار بالبشر. فهي تتعاون مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب وتشارك في قوة كوسوفو (KFOR)، وفي أفغانستان وفي العراق. وتشارك جورجيا في قوة كوسوفو (KFOR)، وفي التعاون الإقليمي للبحر الأسود، في ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية في أراضي جورجيا، كما ان برلمانها تبنت، في أيلول/سبتمبر 2002، قراراً يعلن الرغبة في الانضمام إلى الحلف الأطلسي. وقد قامت الولايات المتحدة بتقديم المساعدة للقوات المسلحة الجيورجية عبر برنامج «درب وجهر»، وفي إقامة رقابة على وادي بانسكي القريب من الحدود الروسية.

تتمتع الولايات المتحدة بين الشركاء القوقازيين (وشركاء آسيا الوسطى) بنفوذ أكبر مما لدى الحلف الأطلسي، لان الحلف صادفته عوائق بالنسبة لما يمكن ان يقدمه من مساعدات. (9) إلا أن هذا الأمر يمكن ان يتغير إذا ما ركز برنامج الاستثمار الأمني للحلف الأطلسي (NSIP) بصورة مباشرة أكثر على المنطقة وإذا تم تعزيز قدرة صندوق التمويل التابع للشراكة من أجل السلام.

فصندوق التمويل التابع للشراكة من أجل السلام، الذي خصص 2، 4 مليون دولار لتدمير الألغام المضادة للأفراد في ألبانيا وأوكرانيا، ومولدوفا، وللتخلص من مخزونات الصواريخ في جورجيا، يجب توسيعه.

برنامج الاستثمار الأمني للحلف الأطلسي (NSIP)، وهو برنامج أكبر بكثير من الشركة ويملك موازنة سنوية تزيد عن 600 مليون دولار، يغطي المعسكرات والمرافق التي تتعامل مع أنظمة المواصلات والمعلومات، والرادار، ومراكز القيادة، والمطارات الحربية، وأنايب المحروقات، والمستودعات، والمرافق، والخدمات التابعة للملاحة. ومنذ ان تولى الحلف الأطلسي القيادة في أفغانستان، أصبحت أموال برنامج الاستثمار الأمني الآن صالحة للاستخدام لعمليات قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) وقابلة للاستخدام أيضاً في منطقة البحر الأسود الكبرى لأجل زيادة المساندة الجوية والبرية والنقل بالسكك الحديدية للحلف. على اجتماع القمة في اسطنبول أن ينظر في إعادة توجيه أموال الحلف المخصصة للبنى التحتية لمساعدة العمليات التي يقودها الحلف في أفغانستان.

علاوة على ذلك، يجب ان يسمح اجتماع القمة للأمين العام للحلف بإعادة هيكلة العاملين الدوليين في الحلف الأطلسي لتثبيت الشراكة من أجل السلام ضمن إدارة واحدة (10)، يرأسها ربما أمينه العام المساعد. ويمكن ان يرمز ذلك إلى التزام التحالف إعادة تنشيط الشراكة من أجل السلام، وتبسيط الأضواء على أهمية البرنامج المتجدد في الإيفاء بالتزاماته الأوسع.

بعد إطلاق الشراكة من أجل السلام سنة 1994، عندما أصبح من الواضح ان الموارد الضرورية كانت ناقصة، بدأت الولايات المتحدة مبادرة وارسو بتمويل سنوي قدره 100 مليون دولار. حقق البرنامج نجاحات هائلة لدى معظم المستفيدين الأساسيين الأعضاء الآن في التحالف. لكن الشركاء العشرين المتبقين، وعلى الأخص، حول البحر الأسود. وفي القوقاز وفي آسيا الوسطى، لديهم مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودفاعية أضعف بكثير، وهي تتطلب مساعدة أكبر لتقريب مؤسساتهم والعاملين فيها من معايير الحلف الأطلسي.

يُفترض في الولايات المتحدة أن تُطلق مبادرة جديدة في اسطنبول، مُمولة بنفس المبلغ تقريباً، مماثلة لمبادرة وارسو الحالية، لأجل التركيز على برنامج أكثر تطوراً يشدد على قواعد الشراكة في هذه المنطقة وذلك لتعزيز تطوير الاجتماعات الوزارية لوزراء الدفاع والداخلية والاستخبارات في منطقة البحر الأسود الكبرى، ولمساندة فريق عمل للبحر الأسود الكبير للتعامل مع حالات الطوارئ وعمليات منع التهريب.

وعلى الولايات المتحدة ان تتحدّى الحلفاء الآخرين لتقديم تمويل مماثل، بما في ذلك مساعدة الأعضاء في أوروبا الوسطى والشرقية، من أجل نقل الدروس التي خبروها خلال فترة الانتقال لقطاعهم الأمني إلى هؤلاء الشركاء الآخرين.

شركاء آسيا الوسطى

كانت أربعة من أصل خمسة بلدان في آسيا الوسطى، هي كازاخستان، وكرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، من بين الموقعين الأصليين على معاهدة الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة مع روسيا (CIS) سنة 1992. وعندما تم توقيع البروتوكول الذي وسّع المعاهدة سنة 1999، انضمت بيلاروس، لكن أوزبكستان انسحبت. وكانت أربعة من دول آسيا الوسطى من بين الموقعين سنة 1994 على اتفاقية الشراكة من أجل السلام، هي تركمانستان، وكازاخستان، وكرغيزستان، وأوزبكستان. بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر فقط، انضمت طاجيكستان أخيراً إلى الشراكة، وانضمت كرجيزستان وأوزبكستان إلى عملية التخطيط والمراجعة للسلام (PARP). صحيح ان النية كانت متجهة صوب توسيع الشراكة من أجل السلام إلى البلدان الوريثة للاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى بهدف ربطها بالقيم الغربية، لكن ممارسة تلك البلدان للديمقراطية السياسية تدهورت بوجه عام خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من عدم مشاركة أحد من شركاء آسيا الوسطى في أي من العمليات في البلقان، (أي لا في قوة الاستقرار في البوسنة (IFOR) (11)، ولا في قوات تثبيت الوضع في البوسنة والهرسك (SFOR)، ولا في قوة كوسوفو (KFOR)، ولا في قوة الاستقرار في البوسنة (IFOR))، فإن تلك البلدان ساندت العمليات بقيادة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في أفغانستان والعراق؛ أوزبكستان شاركت في عملية الحرية الدائمة (OEF) كما أمّنت كرجيزستان وأوزبكستان القواعد الجوية وسمحت بالعبور الجوي لقوات الولايات المتحدة والتحالف المنخرطة في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF)، كما ساعدت كزاخستان بولندا بقوات لنزع الألغام في العراق وسمحت بالتحليق في أجوائها وبنقل العتاد والقوات الأميركية في أوزبكستان وكرغيزستان. هذه النشاطات أغضبت الروس بصورة متزايدة. لذلك، وجب تشجيع

إقامة المشاركة النشيطة لروسيا في الشراكة من أجل السلام بعد إعادة تنشيطها، وفي مجلس الذي روسيا والحلف الأطلسي والذي سيصبح بالغ الأهمية لتخفيف الاحتكاكات التي لا مفرّ منها، ولبناء علاقات تعاون.

الخلاصة

على الرغم من التحديات الكبرى التي تواجهها بسبب متطلبات حَقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، على الشراكة من أجل السلام ان تبقى وقيّة لقيمتها الدائمة التي أوجدتها الشراكة الأصلية قبل عقد من الزمن، أي تشجيع قيام الديمقراطية السياسية، والمؤسسات التجارية الحرة، وحكم القانون، والمعاملة المتساوية للأقليات الاثنية، وعلاقات حسن الجوار، والإشراف الديمقراطي والإدارة الفعالة ليس للقوات المسلحة وحسب، بل وأيضاً لجميع مؤسسات القطاع الأمني.

إذا فشل اجتماع القمة في اسطنبول في إعادة تنشيط الشراكة من أجل السلام، ستكون هناك على الأرجح عواقب خطيرة تُعرض الاستقرار للخطر في منطقة مجلس الشراكة الأوروبي - الأطلسي (EAPC)، كما ان الحلف الأطلسي سيجد صعوبة كبرى في الإيفاء بتعهداته في البلقان وأفغانستان والعراق. اما إذا أعاد اجتماع القمة تنشيط الشراكة من أجل السلام، فسوف تعزز قدرة الحلف على تحقيق أهدافه الوظيفية والجغرافية الأوسع.

(1) شركاء آسيا الوسطى هي كرجيزستان، وأوزبكستان؛ شركاء البحر الأسود هم بلغاريا، ورومانيا، وأوكرانيا؛ والدولة الضيف في خطة عمل العضوية (MAP) هي سلوفاكيا، جميعهم شاركوا مع الأعضاء الجدد، أي بولندا، والجمهورية التشيكية، في عملية السلام الدائم.

(2) شركاء الشراكة من أجل السلام، هم فنلندا والسويد والنمسا؛ وعضو عملية السلام الدائم، ألبانيا، وضياف الحلف الأطلسي، رومانيا وبلغاريا، جميعهم شاركوا في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF).

(3) عضو عملية السلام الدائم مقدونيا، وضيوف عملية السلام الدائم، سلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا، وأوكرانيا، ورومانيا، وبلغاريا على البحر الأسود، جميعهم شاركوا في عملية حرية العراق (OIF).

(4) مثلاً، ساهمت النمسا وفنلندا والسويد في قوة الاستقرار في البوسنة (IFOR)، وانضمت إليها لاحقاً أيرلندا في قوات تثبيت الوضع في البوسنة والهرسك (SFOR). وساهمت الدول الخمس في قوة كسوفو (KFOR). وحدها فنلندا، والسويد، والنمسا شاركت في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في أفغانستان،

- (9) عملت الولايات المتحدة عن كثب مع جيورجيا (ومع أوزبكستان، في آسيا الوسطى) في تدريب القوات للتعامل مع المتطلبات الداخلية لما يزيد عن عقد من الزمن.
- (10) نتج عن تخفيف التفعيل للشراكة من أجل السلام (PfP) جزئياً إعادة هيكلة الموظفين الدوليين بحيث أصبحت الشراكة الآن خاضعة لـ ASG اثنين، أي لقسم السياسة الأمنية للشؤون السياسية، ولقسم السياسة الدفاعية والتخطيط (DPP).
- (11) الشركاء الأربعة عشر من أصل 26 في الشراكة من أجل السلام، شاركوا في قوة الاستقرار في البوسنة (IFOR)؛ أي النمسا، وفنلندا، والسويد، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا، وبولندا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وألبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وروسيا، وأوكرانيا.

- ولم يشارك أحد من تلك الدول في عملية حرية العراق (OIF).
- (5) أعضاء اجتماع وزراء الدفاع لأوروبا الجنوبية الشرقية (SDEM) هم بلغاريا وألبانيا واليونان وتركيا وسلوفينيا ورومانيا ومقدونيا (إضافةً إلى الولايات المتحدة وإيطاليا بصفة مراقبين). انضمت كرواتيا إلى التجمع في تشرين الأول / أكتوبر 2000.
- (6) أطلق مبادرة التعاون في أوروبا الجنوبية الشرقية (SECI) في كانون الأول / ديسمبر 1996، بمبادرة أميركية وسانده الولايات المتحدة لتحسين البيئة، والبنى التحتية للمواصلات والتعاون التجاري في البلقان. وفي بوخارست ضم التجمع (SECI) الأعضاء من البلقان (باستثناء صربيا ومونتينيغرو مع إضافة هنغاريا ومولدوفا).
- (7) تركيا، وبلغاريا، ورومانيا، وأوكرانيا، وروسيا، وجورجيا.
- (8) أول حلقة لعملية التخطيط والمراجعة للسلام (PARP) سنة 1995 ضمت 14 مشاركاً: هنغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ورومانيا، وبلغاريا، وفنلندا، والسويد، وألبانيا، وأوكرانيا. الحلقة الثانية التي أطلقت سنة 1996، التي أدخلت هدف القيام بالعمليات المتبادلة، ضمت 18 شريكاً، ولاحقاً كان 19 آخرون بينهم أوزبكستان وكزاخستان، ثم جيورجيا وأذربيجان وأرمينيا.

جهود الغرب الأمنية والشرق الأوسط الكبير

بقلم الدكتور انطوني ايتش كوردسمان زميل أول وأستاذ كرسي ارليه آي بورك

للاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية



تعديل وضع الحلف في العراق بحيث يتم إنشاء قيادة للحلف الأطلسي برئاسة الولايات المتحدة تتعامل بشؤون المساعدة العسكرية والأمنية بعد نقل السلطة إلى العراقيين، يرافقتها جهد سياسي واقتصادي تقوده منظمة الأمم المتحدة.

إعادة هيكلة وضع القوات الأميركية ونشرها في أوروبا لتناسب مع تفاعل أكبر مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك من خلال تقليص الوجود الأميركي في مناطق مثل ألمانيا وإنشاء مرافق وقواعد جديدة في أوروبا الشرقية والجنوبية.

التحول من إنشاء قدرات إظهار قوات عسكرية تقليدية وثابتة إلى حد كبير إلى الانتشار الفعلي.

لا توافق دول أوروبية عديدة على أجزاء من هذا البرنامج، بالأخص فيما يتعلق بلعب دور في العراق. لكن وفي نفس الوقت لدى أوروبا والولايات المتحدة أسباب جيدة للتعاون في هذه المنطقة من بينها ضرورة العمل سوية من الواجهة العسكرية، والاعتماد على نفط الشرق الأوسط، والتهديد الإرهابي على يد جماعات إسلامية متطرفة.

مشاكل تحويل القوات

تواجه الولايات المتحدة بعض مشاكل تحديث الأنظمة الدفاعية لحلفائها الأوروبيين حتى مع تخصيص ميزانيات للدفاع تتجاوز 400 مليار دولار. أظهرت حرب العراق ان الولايات المتحدة تواجه اجهادات كبيرة في القتال حتى في النزاعات الطويلة. لا يعود سبب ذلك إلى عدم إمكانية استخدام الولايات المتحدة لأفضلياتها الهائلة في امتلاك قوات تقليدية تتمتع بتكنولوجيا عالية لخوض حروب إضافية أو أوسع بل بالأحرى لكونها لا تستطيع القيام بذلك بوجود البنية الحالية لقواتها، وضرورة

يملك حلف الأطلسي دوراً قوياً في تأمين الاستقرار في أوروبا، ولا زال يوفر البنية لتوحيد مختلف الدول الأوروبية من خلال إطار عمل جماعي للأمن، تضمنه القدرات العسكرية للولايات المتحدة.

أما في الوقت الحاضر، فتتطلب التحديات الأساسية للغرب «من خارج المنطقة». يبقى البلقان المنطقة المتبقية الوحيدة في أوروبا التي لم تستقر من الواجهة العسكرية، بينما لازالت كافة المناطق في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى تتعرض لتهديد التطرف الإسلامي والإرهاب. تحتاج الأنظمة السياسية الصديقة في هذه المناطق إلى ضمانات أو مساعدات عسكرية من الخارج، وقد أظهرت الصراعات في العراق وأفغانستان ان باستطاعة الدول الغربية ان تحقق أكثر بكثير في التعامل مع الأنظمة السياسية العاجزة، وفي مواجهة التهديدات الإقليمية إن هي عملت بصورة جماعية.

تركيز الاهتمام على الشرق الأوسط الكبير

ركز التطرف الإسلامي الذي كان وراء الهجمات الإرهابية في 11 أيلول /سبتمبر 2001 اهتمام العالم على التهديدات الصادرة من تلك المناطق. ويتمثل موقف إدارة الرئيس بوش بأن الشرق الأوسط الكبير مسؤوليية غربية، وليست مسؤوليية الولايات المتحدة، وان الحاجة لمهمات الحلف الأطلسي لم تعد أولوية نظرية لتحسين القدرات القتالية بل أصبحت بالأحرى حاجة ملموسة وفورية.

لم يتوضح حتى الآن إلى أي حد من الحماس سوف تحاول اتباعه الإدارة الأميركية بغية إعادة تركيز جهود الغرب في مجال الأمن، لكنها بدأت تتحرك لتحقيق أربع مبادرات رئيسية:

تعزيز متواصل للوجود الأمني لحلف الأطلسي في أفغانستان، وتشكيل قيادة واحدة للحلف في أفغانستان بحلول عام 2005 مما سيجعل الحلف مسؤولاً فعلياً عن عملية صنع السلام وبناء الدولة كما دحر بقايا الطالبان والقاعدة هناك.

المحافظة على دورة نشر القوات واستبدالها الدوري من أجل الاحتفاظ بقواتها المحترفة الماهرة. بدأ الآن فقط تنفيذ التحولات الرئيسية الضرورية لتمكين الولايات المتحدة من خوض حروب لا متماثلة بصورة فعالة.

لذلك تحتاج الولايات المتحدة إلى أكثر من تحالفات سياسية فهي تحتاج إلى تحالفات مستعدة لخوض القتال.

ورغم مشاكل الولايات المتحدة، فإن الدول الأوروبية تدرك جيداً أن التحديث العسكري القائم لدى أميركا وتطوير قواتها يتجاوزان بدرجة كبيرة ما تقوم به أوروبا في هذه المضمرة. يعود ذلك جزئياً إلى تشكيل بنيات أكثر كفاءة للقوات وتطبيق أولويات أكثر وضوحاً من أجل التحسين واهتمام أكبر بوظيفة القوات في الولايات المتحدة. كما يعود ذلك جزئياً لكون معظم الدول الأوروبية مهتمة بأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية وبمستقبل الاتحاد الأوروبي أكثر بكثير من اهتمامها باستراتيجية الدفاع والإنفاق على شؤون الدفاع.

إلا أن ذلك يعود أيضاً إلى تخصيص الولايات المتحدة تمويلاً أكبر للدفاع. وعلى الرغم من أن أوروبا لا تستطيع تحمل اكاليف محاكاة ما قد يشابه المزيج الأميركي المكون من وسائل الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وأنظمة الإطلاق الدقيقة للصواريخ البعيدة المدى، والبنية التحتية اللازمة لإبراز القوات العسكرية، وتطوير قدرات الحرب المتشابهة، إلا أنها تتفق ما يقارب 140 مليار دولار للتسويق المحدود بين القوات التقليدية دون أن توكل إليها مهمة واضحة.

وبريطانيا هي الدولة الأوروبية التي بدأت تجد فعلاً حلاً وسطاً فعالاً بين العمل المستقل والحاجة إلى الاعتماد على أنظمة ودعم الولايات المتحدة في الحالات الطارئة الرئيسية لنشر القوات. ولكنها، مع ذلك، لا زالت تُجري تخفيضات تدريجية في عديد قواتها وتقلص خطط تحديثها.

أما خطط القوات الفرنسية فهي غير مرتهة بنفس الدرجة لقلة التمويل، وهي أكثر ابتكاراً. فقد حققت نتائج أفضل مما حققته دول أوروبية أخرى في إيجاد توازن جديد بين التحديث، والإصلاح، والإنفاق العسكري، رغم أن قسماً كبيراً من القوات الفرنسية لازال بدون وسائل الانتشار الفعّال في أي منطقة تدعو الحاجة إلى وجودها فيها بالواقع.

وفي حين أن ألمانيا لا زالت تملك بعض العناصر من القوات ذات القدرة العالية، فهي تتفق أقل مما كانت تتفقه - حسب النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي - خلال الحرب الباردة وأقل كثيراً مما تتفقه فرنسا وبريطانيا أو حتى معظم الدول الأوروبية،

دون أن نذكر الولايات المتحدة. ويعتبر هذا الإنفاق ضئيل للغاية لتحديث قواتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن ألمانيا ملتزمة الآن سياسياً بخفض الإنفاق الإجمالي حتى العام 2007، وقد تكون المقاربة الألمانية في الإبقاء على هيكليات لقواتها ونظام تجنيد تجاوزها الزمن صحيحاً من الوجهة السياسية بالنسبة لسياستها المحلية ولكنه يعتبر هدراً مفرطاً بالنسبة للقدرة العسكرية.

تباطأت معظم الدول الأوروبية الصغيرة في التخلي عن أسلوبها التقليدي في تنظيم قواتها، والاعتماد بدلاً من ذلك بقدرات مهمة للصغيرة القليلة العدد التي تخصصت بفعالية في شؤون المهمات التي تقوم بها القوات الخاصة، بدلاً من تحاول الاحتفاظ بمزيج تقليدي لا يمكن تحمل نفقاته من قوات برية، والبحرية، والجوية. كما أظهرت كل من بولونيا وإسبانيا أيضاً أن باستطاعتها نشر قوات بميزانيات محدودة. إلا أن دولاً أوروبية عديدة بدأت تتحول إلى مأوى للعسكريين الكهول.

الاعتماد على الطاقة من الشرق الأوسط

يشمل مشروع الشرق الأوسط الكبير مصالح أمنية وطنية استراتيجية حيوية فعلاً لأوروبا كما للولايات المتحدة. أصبحت الدول الصناعية في العالم تعتمد باطراد متزايد على اقتصاد عالمي تغذيه صادرات النفط من الشرق الأوسط وتزداد درجة هذه التبعية بسرعة بغض النظر عما إذا كانت الدول الفردية تزيد أو لا تزيد من مستورداتها المباشرة للنفط من الخليج الفارسي وشمال إفريقيا.

ويعود سبب ذلك إلى أن حجم المستوردات المباشرة للنفط لا يشكل إلا جزءاً من التبعية الاستراتيجية. كما تزداد درجة تبعية اقتصاد الولايات المتحدة وأوروبا على مستوردات مكثفة للنفط من آسيا ومناطق أخرى. لا تجري الوكالة الأميركية لمعلومات الطاقة تقديرات حول المستوردات غير المباشرة من نفط الشرق الأوسط، بمعنى النفط الذي يتوجب على الدول المصدرة للسلع الجاهزة إلى الولايات المتحدة وأوروبا أن تستورده بغية إنتاج هذه السلع. فإذا شملنا هذه المستوردات قد يصبح الرقم الناتج لدرجة تبعية الولايات المتحدة، للنفط، مثلاً، أعلى بنسبة 30 و 40 بالمئة.

علاوة على هذا، تعتمد الدول المصدرة بصورة متزايدة على سلامة الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، باستثناء أميركا اللاتينية، والمكسيك، وكندا، يعتمد كافة الشركاء التجاريين الرئيسيون للولايات المتحدة بدرجة حاسمة على صادرات نفط الشرق الأوسط.

المشاكل الأمنية المستمرة في الشرق الأوسط

يشكل تهديد التطرف الإسلامي مسألة إستراتيجية موحدة أخرى ومسألة سوف تستمر طويلاً بعد انتهاء المشاكل مع العراق والطالبان والقاعدة في يومنا الحاضر. مشاكل التطرف الإسلامي والإرهاب لها أصول عميقة ثقافية وعقائدية. فهي تتأثر بالفشل العريض للسياسات والإيديولوجيات العلمانية في الكثير من مناطق الشرق الأوسط، والتغييرات الاجتماعية والثقافية الجذرية التي فرضها انهيار العديد من القطاعات الزراعية، والتوسع الحضري المفرط، والتغييرات الكاسحة في وسائل الإعلام والاتصالات مثل التلفزيون عبر الأقمار الصناعية والإنترنت.

تشير «الصدمة الثقافية» والمشاكل السياسية الناجمة عن هذه التطورات إلى فترة طويلة من عدم الاستقرار بسبب محاولة العديد من الناس في الشرق الأوسط اللجوء الأمن الذي يوفره الدين وإلى إعادة بعث الثقافة العربية. في نفس الوقت، تتجمع التأثيرات الناجمة عن الاستعمار التركي والغربي، والتوتر المذهبي، والنزاع العربي - الإسرائيلي، والعداء تجاه مادية الغرب التي لا يمكن تحملها فينتج عنها جميعها عداء تجاه الولايات المتحدة وأوروبا. وتتأثر هذه المشاكل بالضغط الاقتصادي والديموغرافية الأساسية.

كان التطور الاقتصادي الإقليمي ضعيفاً منذ انتهاء فترة الازدهار النفطي في أواخر السبعينات من القرن العشرين. فقد أظهر تقرير البنك الدولي حول التطور الاقتصادي العالمي للعام 2003 أن نمو الدخل الفردي بالأسعار الثابتة هبط من 6,3 بالمائة خلال الأعوام 1971-1980 إلى 0,6 بالمائة خلال الأعوام 1981 - 1990، وسجل ارتفاعاً قدره 1 بالمائة فقط خلال الأعوام 1991 - 2000 وهذا يعكس دخلاً جامداً دام طوال مدة تبلغ عشرين عاماً في منطقة تعاني من ضعف كبير في عدالة توزيع الدخل.

تملك بعض الدول، كالكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة ثروة نفطية وغازية كبيرة بالنسبة للفرد بحيث تستطيع ان تجد طريق الخلاص من أخطائها بالمال إلى ما لا نهاية. لكن معظم دول الشرق الأوسط تعاني بحدة من سوء الإدارة الاقتصادية والسيطرة المفرطة للدولة على الاقتصاد. بدأ تنفيذ إصلاحات اقتصادية بنوية في الجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والبحرين، لكن هذه الإصلاحات تبقى غير ثابتة إلى حد كبير كما لم يتطور أي إصلاح إلى النقطة التي يتوفر له فيها الاحتمال الجدي بالنجاح.

تملك الدول الأخرى في الشرق الأوسط احتمالات غير مؤكدة بالازدهار على المدى القريب إلى المتوسط، وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لمعظم الدول المصدرة للنفط. فمثلاً، شهدت المملكة

العربية السعودية على امتداد عقد عجزاً في موازنتها العامة وأصبحت ثروتها النفطية هامشية بصورة متزايدة مع نمو السكان بمعدل أسرع من نمو اقتصادها. وقد شلت الحرب المتواصلة الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما تعاني كل من مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا من مشاكل اقتصادية وديموغرافية خطيرة ويبقى الاقتصاد العراقي ضعيفاً وعرضة لمواجهة صدمات في المستقبل. الاقتصاد الإيراني واقع في أزمة خطيرة تضاعف خطورتها نزاعات عقائدية عميقة.

والنتيجة النهائية هي ان هذا الخليط المكوّن من مداخل نفطية، ومعدلات نمو سكاني عالية، والتخلف في تحديث وتنويع الاقتصاد بمجملة تهدد بتحويل الثروة النفطية السابقة للدول المصدرة إلى فقر نفطي.

تتضاعف هذه الضغوط الاقتصادية بفعل مشاكل ديموغرافية رئيسية. ازداد العدد الإجمالي للسكان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 6,78 مليون نسمة في العام 1950 إلى 1,307 مليون نسمة في العام 2000، وتتوقع التقديرات المحافظة ازدياد هذا العدد إلى 2,376 مليون نسمة في العام 2010، وإلى 3,522 مليون نسمة في العام 2030، وإلى 3,656 مليون نسمة في العام 2050. سوف تستهلك هذه الزيادة مصادر المياه الطبيعية، وترغمها على التبعية الدائمة للمستوردات، وترفع عدد السكان الشباب في سن العمل (15 إلى 30 سنة) من 5,20 مليون في العام 1950 إلى 2,145 مليون في العام 2050. وحيث تزيد نسبة سكان المنطقة من فئة العمر 14 سنة أو أصغر عن 40 بالمائة في الوقت الحاضر، سوف تحصل موجة قوسية من الإجهاد في المستقبل على الأنظمة الاجتماعية، والإقليمية، والسياسية، والاقتصادية.

يضاف إلى هذا، أن الكيانات السياسية تبقى هشّة واستبدادية بدرجة كبيرة بغض النظر عن البنية الرسمية لنظام الحكم. بعبارة أوضح لم تتمكن أي دولة في المنطقة من خلق ثقافة سياسية مدنية تؤمن تعددية فعالة.

ازداد الاضطراب الاجتماعي حدة بسبب عدد سكان المنطقة من جيل صغار السن جداً؛ ومن الأنظمة التعليمية المزدحمة وتجاوزها الزمن، وتخلف سوق العمل عن إيجاد فرص عمل للعديد من الشباب الذين ينضمون إلى صفوف القوى العاملة. تخلق الهجرة مصدراً آخر للاضطراب الاجتماعي كما تخلق الحواجز الدينية، والثقافية، ومسألة توظيف المرأة مشاكل أخرى أكبر من حيث الإنتاجية والقدرة على التنافس مع المناطق المتقدمة في العالم.

هل العام 2004 هو عام حلف الأطلسي والشرق الأوسط الكبير؟
هناك تحديات عملية خطيرة في تشكيل التعاون داخل حلف
الأطلسي حول الشرق الأوسط ويتعلق هذا الأمر بعدة عوامل
رئيسية:

- العراق - بغض النظر عن طريق نشوء وتبرير الحرب في
العراق لا تستطيع الدول الأوروبية الآن التنحي جانباً والسماح
بسهولة بفشل التحالف الأميركي البريطاني. في نفس الوقت فإن
مشاكل العراق سياسية واقتصادية بقدر ما هي عسكرية ومن غير
الواضح تماماً ما قد تعنيه أي مهمة يقوم بها الحلف الأطلسي.

من المحتمل ببساطة ان لا يصبح العراق مستقراً وقابلاً بدرجة
كافية لتطبيق دور أميركي / أوروبي من النوع الذي تتصوره
الولايات المتحدة. فإذا كان العراق يريد دوراً قيادياً للولايات
المتحدة استشارياً وتعليمياً، فهذه مسألة تختلف بالكامل. وقد
يكون العراق قليل التسامح تجاه وجود قوات للحلف الأطلسي أو
وجود أوروبي رئيسي، إلا إذا استطاع ان يستغل هذا الوجود ضد
الولايات المتحدة.

من المحتمل جداً ان تهزم الولايات المتحدة المتمردين، ولكن ان
لم تنجح فقد تطلب من حلف الأطلسي، وبالأخص الدول الأوروبية
في الحلف الأطلسي، ان تقوم بمهمة أمنية غير محددة تشمل
الدخول في معارك حقيقية. أظهرت الفرقة المتعددة الجنسيات
ان بإمكان مزيج متنوع من القوات البولونية، والإسبانية،
والأوكرانية، وقوات أخرى ان يعمل جيداً في مهمة حفظ السلام
في منطقة مستقرة نسبياً بالاستعانة بقدرات الحلف الأطلسي.
أما قيام نزاع وإرهاب بوتيرة منخفضة ومستديمة، فهذا شأن آخر
من غير الواضح أيضاً، حتى ولو اعتبر عدد من وزارات الدفاع
الأوروبية هذه المهمة مرغوبة، ما إذا كانت تلك الدول قادرة على
تأمين الدعم السياسي المطلوب للقيام بهذه المهمة.

تحدثت الولايات المتحدة حول إبراز جدي للقوات الأوروبية
وتطرح المباحثات التي جرت حتى هذا التاريخ بين الاتحاد
الأوروبي وحلف الأطلسي شكوكاً جدية حول مدى الفهم الجيد
لأي دولة أوروبية باستثناء بريطانيا لاكلاف وصعوبات نشر إعداد
كبيرة من القوات عبر مسافات بعيدة.

إن إعطاء مثل هذه المهمة إلى الحلف الأطلسي يتحدى بصورة
غير مباشرة، على الأقل، السياسات الفرنسية والألمانية حيال
العراق، ويعني التزاماً رئيسياً للحلف مقابل مصالح أخرى.
والدور الألماني أو الفرنسي الكبير يعني أيضاً حلول وسط أميركية
رئيسية مهمة.

ان طول مدة المهمة اللازمة في العراق وأفغانستان سوف تشكل
قضية. من السهل الدخول في مثل هذه الأدوار. لكن الواقع يشير
إلى انقضاء السنة الخامسة على وجود قوات حفظ السلام في
كوسوفو، وانقضاء السنة الثامنة على وجودها في البوسنة، وان
الخروج من هاتين المنطقتين أصعب بكثير من دخولهما.

سوف تصبح المسائل الاقتصادية والنفطية في العراق أكثر أهمية
باضطراد خلال العام 2004، كما سوف تزداد أهمية المسائل
المتعلقة بمن يُعطى ويدير ماذا بالنسبة للمساعدات، وإلغاء
الديون، والإصلاحات.

- أفغانستان - تلعب أوروبا وحلف الأطلسي دوراً رئيسياً في
أفغانستان. أظهرت ألمانيا، بشكل خاص قيادتها في التعامل مع
المشاكل الاقتصادية والسياسية في أفغانستان. لكن لازالت هناك
المسائل العملية التالية:

باستثناء التقدم في تشكيل اللويا جيرغا (البرلمان)، سوف
تبقى تحديات تحويل «كابولستان» إلى أفغانستان خطيرة وتشمل
مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى
القومي، إضافةً إلى تحديات عسكرية أيضاً. تطرح عملية بناء
هذه الدولة مشاكل أكبر بالنسبة للاكلاف والموارد. بالإضافة
إلى ذلك، من غير الواضح ببساطة وجود خطة عملية يمكنها ان
تتخطى الانقسامات الداخلية في أفغانستان، وضعف حكومتها
المركزية، ومشاكل التنمية الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها.

تمتد مشكلة الأمن إلى عمق باكستان ويقودها بشدة متطرفون
إسلاميون باكستانيون، وتنظيم القاعدة، وحركات سلفية جديدة.
يجب تحديد دور الحلف الأطلسي في التعامل مع هذه المسائل
التي قد تشكل عدداً من التحديات بقدر التحديات القائمة في
أفغانستان.

بصورة عامة أكثر، من غير الواضح ببساطة أين تتوقف حدود
الشرق الأوسط الكبير. فإذا كان سيضم أفغانستان والعراق،
فيمكنه ان يضم أيضاً باكستان، ومنطقة بحر قزوين، وآسيا
الوسطى، ومن خلال ذلك سوف يزداد خطر بروز توترات
واختلافات جديدة حول قضايا معينة.

تقع أفغانستان في الحديقة الخلفية لروسيا وتؤثر على المصالح
الأمنية الروسية. وما لم يكن لروسيا دور واضح هناك، فقد
تجد في احتمال وجود قوات رئيسية للحلف الأطلسي مسألة غير
مستحبة. كما انه من غير الواضح ما إذا كان من الممكن فك
ارتباط هذه القوات بالكامل عن الحركات الإسلامية المتطرفة
التي تعمل في بقية مناطق آسيا الوسطى. وكذلك سوف تكون
الصين وإيران مهتمتين وجديرتين بالاهتمام أيضاً بلعب دور
هناك.

- التحدي العربي والإسرائيلي - تمثل عملية إحلال السلام بين العرب وإسرائيل تحدياً إقليمياً بنفس الخطورة.

لا تستقطب أي قضية اهتمام العالمين العربي والإسلامي أكثر من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. يتوجه مظهر العداء لهذا الواقع درجة كبيرة ضد الولايات المتحدة وليس ضد الغرب بوجه عام، نظراً لأن الحكومات الأوروبية والرأي العام الأوروبي ينتقدون إسرائيل أكثر مما ينتقدها أي حزب سياسي في الولايات المتحدة أو الشعب الأمريكي.

ظهرت خارطة الطريق على أنها تقدم طريقاً للخروج بحل وسط قد يتوحد الغرب حوله، لكنها بقيت مجمدة. لدى إسرائيل والفلسطينيين الآن زعامتان فاشلتان وهيكلية سياسية عاجزة عن التقدم نحو سلام حقيقي. ومن المحتمل جداً أن يكون لهما شعبان مخذولان حيث الأغلبية لدى كلا الطرفين غاضبة جداً وتخشى التسوية أو لا تريد النظر إلى الحاجات الشرعية للطرف الآخر بعين الاعتبار.

من الممكن أن يدفع المزيج المؤلف من السور الأمني الإسرائيلي، والمستوطنات الإسرائيلية، والإرهاب الفلسطيني إسرائيل إلى اتخاذ خطوات تجعل إقامة دولة فلسطينية ذات معنى أمراً مستحيلاً، هذا إذا لم تكن قد أنتجت ذلك فعلاً ديموغرافيات واقتصاديات غزوة والضفة الغربية. ومن المؤكد أن عدم قدرة الولايات المتحدة وأوروبا على الاتفاق حول تفاصيل حدود إسرائيل، ومسائل مثل وضع مدينة القدس عند رسم خريطة الطريق، لن تشكل تحدياً أكثر سهولة في المستقبل.

ي طرح هذا الوضع الأسئلة التالية:

هل يمكن فك ارتباط دور الحلف الأطلسي / أوروبا في العراق وأفغانستان عن قضية السلام بين العرب وإسرائيل؟ من المرجح أن يكون ذلك ممكناً في نظر الأميركيين، ولكن ليس في نظر الأوروبيين، وربما ليس أيضاً في نظر الشعوب العربية والإسلامية من حيث العداء تجاه المهتمات المرتبطة بالولايات المتحدة. قد يكون الخيار الأفضل لعملية صنع السلام أن تتولى دور الزعامة بريطانيا ودول أوروبية أخرى، تستطيع الولايات المتحدة الوثوق بها بالنسبة لحساسيتها الكاملة تجاه الاهتمامات الإسرائيلية.

هل يستطيع حلف الأطلسي إهمال الحاجة المحتملة لبعثة مشتركة لحفظ السلام تتعامل مع الأزمة العربية - الإسرائيلية؟ لم تصبح الحرب حتى الآن بالدرجة الوحشية والمستنزفة للقوة بدرجة تكفي لقبول القيادات السياسية والرأي العام لدى أي من الطرفين بالسلام بسبب الإجهاد المطلق، بعد أن ظل سلام الثقة غير ممكن لفترة طويلة. وكلما ازدادت سوءاً احتمالات السلام القائم

على الثقة كلما كان من الضروري إيجاد شكل ما لدور عسكري خارجي. فالتوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر داخل حلف الأطلسي لن يكون سهلاً على الإطلاق، ولكن يجب من كل بد تقريباً ربط أي جهد عسكري بجهود المساعدات الاقتصادية المكلفة والطويلة الأجل.

- إيران - من المحتمل أن تنضم أوروبا إلى الولايات المتحدة في السعي لوقف انتشار الأسلحة النووية الإيرانية، ولكنها لا ترى إيران كجزء من محور الشر. ففي حين سعت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على إيران سعت أوروبا إلى فتح حوار، وإجراء مبادلات ثقافية وإقامة روابط اقتصادية. وهذه مقاربة تبدو أكثر نجاحاً ومن المحتمل أكثر أن توفر للقوى المعتدلة في إيران النفوذ والقوة. قد تميل إدارة بوش إلى الابتعاد عن فرض عقوبات والى ممارسة سياسة الاحتواء، ولكن على أي سياسة أمنية موحدة تجاه الشرق الأوسط الكبير أن تتعامل مع المسألة الإيرانية.

- الحرب على الإرهاب - لم تتطرق أي من المناقشات السابقة بعمق إلى ضرورة التعامل مع المشكلة الأوسع للإرهاب الإسلامي، والحاجة إلى تطوير أساليب متكاملة بصورة أفضل وفعالية أكثر لمواجهة الإرهاب وضمان الأمن الداخلي. تحصل حالياً تحسينات مهمة بطرق عديدة. حصل تبادل أفضل مما سبق بكثير للمعلومات الاستخباراتية والتعاون بين الدول، وحوار أفضل حول الأمن الداخلي وتعاون أفضل داخل منظمة الأنتربول. يسعى الحلف الأطلسي الآن ليكون مركز مقاصة للاستخبارات القومية المختلفة لتحليلها.

ان الحاجة لمواصلة الاستناد إلى هذا التقدم والزمخ أمر حيوي، ولكن ذلك يطرح مسائل حول مستوى وقدرة الاتفاق على سياسات مشتركة بقدر ما تطرحه البعثة الأمنية العسكرية.

- الصدام بين الحضارات مقابل الصدام داخل حضارة واحدة

- وأخيراً تبقى مخفية بعيداً عن كافة هذه القضايا الأمنية والدبلوماسية المسألة العريضة المرتبطة بكيفية تعامل الغرب مع النزاعات والتوترات داخل العالمين العربي والإسلامي، وبالأخص التحدي الذي يطرحه التطرف الإسلامي على الاستقرار والأنظمة السياسية للدول في المنطقة، وبالتالي للدول الأخرى.

تتضاعف المشاكل في المقاربات الغربية تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير بسبب غياب فهم حقيقي للإسلام، ولإيران والعالم العربي، وأحياناً بسبب التحيز العرقي والثقافي المكشوف أو المستتر. بالنسبة للولايات المتحدة، تضيف الروابط مع إسرائيل وصدمة الحادي عشر من أيلول / سبتمبر إلى حالات إساءة الفهم هذه. في أوروبا تتأثر المشكلة بالهجوم على أسبانيا في شهر آذار

/مارس الماضي، وبالتهديد بعمليات إرهابية في المستقبل، كما بالصدمة الاقتصادية والثقافية الناجمة عن الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وذلك على الرغم من كون النسيج الديموغرافي الأوروبي يرغم أوروبا بالفعل على الاعتماد على هجرة الأيدي العاملة من العالمين العربي والإسلامي، وحتى ما بعد الجيل القادم بكثير.

لكن، إذا وضعنا آراء هنتغتون جانباً (صموئيل هانتغتون، مؤلف كتاب «صدام الحضارات»)، تتمثل المشكلة الحقيقية ليس «بصدام حضارات» بين الغرب والعالم العربي/الإسلامي بل بالصدام داخل العالم العربي/الإسلامي. فالمشكلة الحقيقية هي ما إذا كان هذا العالم يستطيع ان يتعامل مع الضغوطات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والديموغرافية الخاصة به من خلال تطبيق الإصلاح وتحقيق التطور، أم إذا كان سيواجه فترة طويلة من العنف والثورة. وهناك أيضاً التساؤل حول ما إذا كانت الجزائر، وإيران تجسدان ما سوف يأتي بالتطرف الإسلامي إلى المنطقة.

من المحتمل جداً ان تكون القوى التي تعمل داخل العالم العربي/الإسلامي كبيرة وتملك الكثير من الزخم بحيث لا تؤدي جهود الغرب في دعم التطور والإصلاح إلا إلى تأثير هامشي، كما حصل في الماضي. جرت حوارات عديدة، وقدمت بعض المساعدات الاقتصادية، وحصلت مبيعات هائلة من الأسلحة المهذورة ولم يتحقق إلا تقدم ضئيل. ويصح هذا القول بالنسبة لجهود المساعدات الأمنية والعسكرية. لم تثمر حوالي عشر سنوات من الحوار المتوسطي داخل الحلف الأطلسي أي نتيجة فعلية حتى الآن باستثناء الحوار. لذلك قد يكون مفيداً ترسيخ علاقة ذات معنى أكثر في هذا المجال.

الخلاصة

لا يستطيع الغرب ان يأمل بالتعامل مع مشاكل عدم الاستقرار، والعنف والإرهاب في العالم العربي/الإسلامي ما لم يُجرى محاولة حقيقية للتعامل مع أسبابه الأساسية. كما عليه ان يطور شراكة أيديولوجية مع الأنظمة السياسية المعتدلة، ومع المثقفين العرب والإسلاميين إذا كان يريد ان تتوفر له أي فرصة لدرح الإيديولوجية العدائية.

تطرقت إدارة بوش إلى كافة هذه المسائل في دعوتها لتطبيق الديمقراطية في العالم العربي، كما تطرقت إليها دعوات أوروبية مشابهة للإصلاح، ولكن لا يوجد حتى الآن دليل على أن أي كان يقوم فعلاً بتشكيل السياسات الدقيقة والعملية المطلوبة لتلبية الحاجات المختلفة جداً لكل من الدول العربية والدول الإسلامية. كيف يمكن ان تصبح أنظمة حكم لا توجد فيها أحزاب سياسية حقيقية، أو لا تملك خبرة بالتعددية، ديموقراطيات حقيقية ومستقرة؟ كيف ستحل أنظمة الحكم هذه الحاجة إلى حكم للقانون يتوافق مع حقوق الإنسان في ثقافات سياسية علمانية؟.

وما يتوجب القيام به للتعامل مع مشاكل الديموغرافيا والحاجة إلى إصلاحات اقتصادية رئيسية؟ بدت بصورة عامة الجهود الجارية، عن قصد أو غير قصد، في نظر سكان المنطقة على أنها دعوات لتغيير النظام ليكون مؤيداً للولايات المتحدة، وليس دعوات لدعم الإصلاح العملي الحقيقي.

إذا تعامل الغرب فقط مع قضية الشرق الأوسط الكبير وفق مفاهيم أمن حلف الأطلسي فإن أفضل ما يستطيع ان يأمله هو مزيج مكون من الاحتواء، والإرهاب المستمر، والحرب بين الحين والحين. بغية القضاء على الإرهاب، أو تحقيق أمن الطاقة، يجب معالجة الأسباب الأساسية للمشاكل في المنطقة بطريقة شاملة وعملية كما تتم معالجة أية مهمة عسكرية.

مقترحات لتجديد الشراكة الأطلسية

بقلم تشارلز أكووشان زميل أول ومدير قسم الدراسات الأوروبية، مجلس العلاقات الخارجية



السياسة، والحظ السيئ (سوء الحظ). تمتد جذور الحرب العراقية على الأقل إلى تاريخ يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 1989 عندما دمر جدار برلين، وتعززت بدورها بأحداث يوم 11 أيلول سبتمبر، من سنة 2001 عندما دمر إرهابيون مركز التجارة العالمي وهاجموا البنتاغون وقتلوا حوالي 3 آلاف بريء.

أثر انهيار الإمبراطورية السوفياتية في أوروبا الشرقية اختفى الدافع الأعظم لتضامن الحلف الأطلسي. فإذا كانت أحداث 9 تشرين الثاني/نوفمبر قد زادت نطاق الخلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا فقد أنشأت أحداث 11 أيلول/سبتمبر الأسس لخلافات خطيرة فعلاً في العلاقة عبر الأطلسي وأدت هجمات ذلك اليوم إلى تنفيذ أكبر عملية كاسحة لاعادة تخطيط الاستراتيجية الإجمالية للولايات المتحدة تتم منذ ما يزيد عن نصف قرن. لم يعد هدف واشنطن الآن احتواء وردع الدول المعادية فقط بل ومهاجمة الإرهابيين والأنظمة السياسية التي تأوي الإرهابيين قبل أن يتمكن هؤلاء من العمل. بالمقابل لم تخضع الاستراتيجيات الأوروبية إلى مراجعة مماثلة، وبالفعل اشتكى حلفاء عديدون في الحلف الأطلسي من التصرف الأميركي الأحادي الجانب بينما تساءلوا عن سبب إصرار الإدارة الأميركية على القول بأن أمن كافة الدول أصبح الآن معرضاً للخطر. هذه التحولات في العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا، وليدة أحداث 11/9 و9/11، تجعل من الواضح ان العلاقة الأطلسية تحتاج إلى إعادة تقييم مستعجلة. فما هو الأمر الذي يمكن القيام به لوضع الشراكة الأطلسية مجدداً في خط سليم لمواجهة التحديات المتصاعدة لسلامة الدول الغربية؟

يجب أن تتكيف منظمة الحلف الأطلسي مع الحقائق الجيوسياسية وان تصمم «قواعد للطريق» جديدة. ولكي يتقدم التحالف بنجاح يتوجب عليه ان يطور سياسات مشتركة حول كيفية التعامل مع دول تفتقر إلى حس المسؤولية، واستخدام القوة العسكرية، ودور المؤسسات المتعددة الأطراف، وكيفية إدخال الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى دول الشرق الأوسط الكبير. كما حان الوقت أيضاً لتوضيح أهداف وفوائد التكامل الأوروبي.

إنجازات التحالف الأطلسي لافتة للنظر. لم يسجل التاريخ إلا عدداً قليلاً، هذا إن سجّل، من التحالفات التي أنتجت هذا القدر الوافر من الفوائد لأعضائها أو للمجتمع الدولي الأوسع.

رغم هذه الإنجازات، تخضع العلاقات عبر الأطلسي لتوترات أعظم اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى خلال الجيل الأخير على الأقل. يفترض عدد كبير من الأوروبيين وجود نوايا سيئة لدى الولايات المتحدة. ويستاء عدد كبير من الأميركيين من السلوك الأوروبي ولا ينظرون بجديّة إلى الملاحظات الأوروبية بشأن التهديدات المماثلة في يومنا هذا. وقد أصبح الرأي الشائع هو أن الولايات المتحدة قوة عظمى يجب كبحها وأصبحت سياسة الولايات المتحدة تتجه نحو الاعتماد على تحالفات الدول الراغبة لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه عن طريق الأمم المتحدة والحلف الأطلسي.

أوصلت الحرب في العراق هذه التوترات إلى مرحلة الأزمة. نظمت فرنسا والمانيا مقاومة للولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي - مع روسيا، العدو الرئيسي تاريخياً للحلف الأطلسي - وبدورها سعت إدارة بوش لفصل هذه الدول عن بقية الدول الأعضاء في التحالف، وفي الاتحاد الأوروبي. وحلت لمدة من الزمن البلاغة الكلامية محل الدبلوماسية كأداة أولية لاتخاذ المواقف وإبداء الانتقادات وتشكيل التحالفات.

أقل ما يقال في هذه الأحداث أنها كانت غير مألوفة. وتأثرت بنتيجتها السياسات القومية، والشخصية، وتردّت خطوط التواصل المشتركة، ورافقتها ظروف مؤسفة أخرى. لكن ما حدث كان أكثر من تقاطعات بسبب تطورات غير متوقعة، وخلافات حول

الدروس الواجب تعلمها

- الدرس الثالث: حان الوقت لتوضيح أهداف وفوائد التكامل الأوروبي

على الأوروبيين تقرير وتيرة السرعة في تنفيذ التكامل الأوروبي وتحديد نطاقه. رد الفعل الأميركي سوف يتأثر تجاه هذه العملية بكيفية رؤية زعماء الاتحاد الأوروبي والناخبين لدور الاتحاد الأوروبي. ان طرح الاتحاد الأوروبي بمثابة ثقل موازن لقوة الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك لأهداف بلاغية فقط، سوف يُشعل بالتأكيد التوتر الأطلسي ويشجع واشنطن على البحث عن شركاء دوليين في أمكنة أخرى من العالم. لكن إذا وضع الاتحاد الأوروبي سياساته ضمن الإطار الخاص بتكامله، كما فعل في الماضي، فسوف تستمر واشنطن في اعتبار توسيع وتعميق أوروبا العلمانية على أنها تصب في مصلحة الولايات المتحدة. قد يضمن قيام أوروبا أكثر عمقاً عدم إمكانية التراجع عن الاتحاد وقد يؤدي إلى جعل الاتحاد الأوروبي أكثر قدرة من الوجهة العسكرية، وهذا ما قد يجعله بمرور الزمن شريكاً أكثر فعالية للولايات المتحدة. أما أوروبا الموسعة أكثر فقد تضمن استمرار انتشار السلام، الديمقراطية، والازدهار باتجاه الشرق وبذلك تلتقي مع ما قد يكون لروسيا من اتجاهات مماثلة.

وهكذا، تُفرض على الدول من جانبي الأطلسي أدوار مهمة للقيام بها في صياغة مستقبل الاتحاد الأوروبي. يجب ان يجد القادة الأميركيون حلاً لشكوكهم التي دامت طويلاً حول الوحدة الأوروبية الناشئة. يجب ان يقاوم القادة الأوروبيون إغراء تحديد هوية أوروبا بمثابة جبهة معارضة لسياسة الولايات المتحدة. كما يلزم الاستماع إلى آراء الذين يؤمنون بالشراكة الأطلسية وحين يدعون إلى ضرورة بقاء أوروبا شريكاً ثابتاً للولايات المتحدة حتى عندما تتعزز قدرات أوروبا العسكرية ويتعزز دورها الدولي.

مهام مشتركة

على الديمقراطيات الأطلسية، إذ تعمل لتجديد شراكتها، ان تركّز الاهتمام على المهام المشتركة التالية:

- تكييف الحلف الأطلسي مع الحقائق الجيوسياسية الجديدة

تبقى مبادئ الحلف الأطلسي في الوقت الحاضر صالحة للعمل، من غير أن تكون كذلك كافة ممارساتها التاريخية. فليست هناك ضرورة لاحقة لوجود عسكري أميركي كبير في وسط أوروبا، حيث أن عمليات إعادة نشر القوات تجري حالياً في أمكنة أخرى. فالتهديدات التي تواجه التحالف أكثر تنوعاً مما كانت عليه خلال الحرب الباردة، وبالتالي سوف لن تتماثل بعد الآن المصالح

يجب ان يعمل الأوروبيون والأميركيون سوية الآن لضمان تحويل أزمة العراق إلى حالة غير اعتيادية في علاقتهم، دون ان تصبح سابقة لأمر قادمة، ولتحقيق ذلك على دول الأطلسي ان تستفيد من دروس ماضيها المشترك:

- الدرس الأول: لا يستطيع أي تحالف العمل بنجاح في غياب استراتيجية مشتركة أو بوجود استراتيجيات متنافسة.

لا يحافظ التحالف على أهميته إلا إذا قام أعضاؤه بتعديل سياساتهم بحيث يأخذون في الحسبان مصالح شركائهم، أي عندما يقومون بأمر لبعضهم البعض لا يقومون بها عادةً في حال عدم وجود التحالف. فإذا أريد للعلاقة الأطلسية ان تستمر لتعني ما عنته في الماضي، يجب ان يتعلم الجانبان من فشلهم في الاتفاق بشأن العراق. سوف يحتاج الأميركيون إلى إعادة تأكيد النظرة التي ميّزت أسلوب تعاملهم مع الحلفاء طوال الحرب الباردة: فالقدرة على العمل لا تعني بالضرورة القوة على الإقناع؛ وحتى في تحالف تتوزع فيه القدرات العسكرية بصورة غير متكافئة، فإن اكلاف التصرف من طرف واحد يمكن ان تفوق كلفة جهود السعي إلى تحقيق اتفاق. سوف يتوجب على الأوروبيين بدورهم ان يعترفوا بأن عالم ما بعد 11 أيلول / سبتمبر لم يعد آمناً أبداً للمجتمعات الأطلسية، وان الأخطار التي تجعله غير آمن لا تنطلق من واشنطن وان لا التوق إلى الماضي ولا العزلة في الوقت الحاضر سوف تكفيان للتغلب على هذه التهديدات. فالهدف ليس تحقيق اتفاق جماعي في الرأي، حيث من الممكن ان يكون السعي إلى ذلك مُنهكاً ومُشلاً، بقدر ما عليه ان يكون إحساساً مشتركاً بوحدة المصير.

- الدرس الثاني: لا تحتاج الاستراتيجية مشتركة إلى قدرات متساوية.

يُشكّل التكامل مصدر قوة لا عيباً. فإذا كانت الولايات المتحدة هي الدولة التي لا غنى عنها بالنسبة لقدرتها العسكرية فإن الأوروبيين هم بالتأكيد حلفاء لا يمكن الاستغناء عنهم في معظم درجات القوة المعتمدة في فنون الحكم. بغض النظر عما إذا كانت المسائل تتعلق بمكافحة الإرهاب، أو تحرير التجارة، أو منع الجريمة الدولية، أو احتواء أسلحة الدمار الشامل، أو إعادة بناء الدول بعد الحروب، أو محاربة الفقر، أو مكافحة المرض، أو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الأولويات والقدرات الأوروبية والأميركية تكمل واحدهما الأخرى بوتيرة أكبر من منافسة واحدهما الأخرى.

الأمنية الأميركية والأوروبية بدقة كما كانت سابقاً. ويحتاج الحلف الأطلسي لأن يكون أكثر مرونة في إجراءاته وأكثر طموحاً في مهماته مما كان عليه في الماضي.

حتى في حال خفّضت الولايات المتحدة عديد قواتها المنتشرة في القارة الأوروبية، يجب عليها أن تحافظ على وجود كاف لضمان القيام بعمليات مشتركة، والشعور بوجود الهدف الجماعي الذي ينشأ من هيكلية عسكرية متكاملة. في نفس الوقت، على الولايات المتحدة أن تتقبل أكثر جهود الاتحاد الأوروبي في تولي دور أكثر بروزاً في إدارة الأمن الأوروبي.

وعلى التوجه الإجمالي للسياسة أن يبقى واضحاً: أي أن تواصل الولايات المتحدة ترحيبها بما سعت إليه منذ الأيام الأولى للحرب الباردة التمثل بقيام أوروبا بتولي فيها الأوروبيون المسؤولية الأولية عن أمنهم.

يجب أن يدرك الحلف الأطلسي بالمدى الذي تحولت عنده الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعد أحداث 9/11 و11/9. ومع قيام الولايات المتحدة بنشر قواتها خارج أوروبا على التحالف إيجاد التوازن المناسب بين التشديد الجديد على المهمات خارج المنطقة، وتركيزه التقليدي على الأمن الأوروبي. ورغم أن الحلف الأطلسي سوف يبقى فعالاً داخل وخارج الحدود الجغرافية لأوروبا، هناك حاجة لوجود تفاهم مشترك بأن الحلف الأطلسي عليه أن يزيد من اهتمامه بالأخطار الوافدة من خارج أوروبا إذا كان يريد أن يثبت أن التحالف سيبقى له أهمية مركزية لعالم ما بعد 11/9 (وما بعد 9/11)، كما كان طوال فترة الحرب الباردة.

- وضع إرشادات جديدة حول استخدام القوة العسكرية

سادت خلال نصف القرن الماضي، سمة مميزة للشراكة الأطلسية تمثلت بالاتفاق على مبادئ أساسية تنظم نشر القدرات العسكرية. أما اليوم فتتطلب التحديات الجديدة إعادة تقييم لهذه المبادئ. باستطاعة الحلف الأطلسي أن يساعد في حل هذه المشكلة من خلال وضع «قواعد الطريق» بشأن الاستخدامات الوقائية للقوة العسكرية. ويمكن لهذه القواعد البدء بتحقيق إجماع في الرأي حول ما يجب الامتناع عن عمله. فمثلاً، بإمكان الأوروبيين أن يوافقوا مبدئياً على عدم رفض العمل العسكري الوقائي. بينما قد يوافق الأميركيون على الاحتفاظ بالعمل الوقائي لحالات خاصة دون أن يُشكّل هذا المبدأ النقطة المركزية في استراتيجية الولايات المتحدة.

ويمكن للطرفين، بعدئذ، تقييم التقدم الذي تحقق في تحديد الشروط والظروف التي تبرر التدخل: محاربة الإرهاب (كما في

أفغانستان)، دعم عمليات الكشف عن أسلحة الدمار الشامل التي أجازتها أطراف متعددة (كما في العراق)، أو تحقيق أهداف إنسانية (كما في البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية). دعمت المخططات الحديثة للاتحاد الأوروبي مؤخراً إلى العمل النشط لإحباط التهديدات التي يشكّلها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، كما فعل ذلك كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة. توحي هذه الاتجاهات بأن الولايات المتحدة، والحلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة قد تجد أرضية أفضل للتفاهم المشترك حول هذه المسألة مما قد يتوقعه الفرد من البلاغة الخطابية.

- تطوير سياسة مشتركة تجاه الدول التي تفتقر إلى حس المسؤولية

يجب أن تشكل الضربات الوقائية دائماً ملاذاً أخيراً. كما على الحلف الأطلسي أيضاً أن يوافق على كيفية إحباط قيام أوضاع قد تتطلب تنفيذ هذه الضربات. يعني ذلك تطوير سياسات منسجمة تجاه دول تملك، أو تسعى لامتلاك، أسلحة الدمار الشامل، والتي تأوي إرهابيين أو تدعم الإرهاب، وتلك التي تسعى من خلال هذه الوسائل إلى تحدي النظام الدولي الذي أوجده الأوروبيون والأميركيون ويتوجب عليهم دعمه. يجب أن يدرك الأوروبيون الحاجة إلى إطلاق تهديدات ذات صدقية وليس الاعتماد على حوافز اغرائية فقط، وذلك عند التعامل مع الدول التي تفتقر إلى حس المسؤولية. قد تكون الدبلوماسية الإكراهية ضرورية أحياناً لتحقيق النتائج. ويجب أن يكون الأميركيون مستعدين لإدخال حوافز اغرائية ضمن استراتيجيتهم: فالتهديدات وحدها لا تولد القبول في كافة الحالات.

على شركاء الحلف الأطلسي ضمان عدم تحول بحثهم عن أسس مشتركة إلى ذريعة للمماطلة، بحيث يمنحون الدول التي تفتقر إلى حس المسؤولية وقتاً إضافياً لتطوير قدرات إنتاج أو امتلاك الأسلحة. وعليه يجب الإسراع في تنفيذ المبادرات الجارية، بضمنها تعميق التعاون لضمان أمن المواد النووية الموجودة في الاتحاد السوفياتي السابق، وتعزيز الروابط بين دوائر الاستخبارات الأميركية والأوروبية؛ وتوسيع نطاق برنامج البحث والمصادرة في عرض البحار الذي أطلق مؤخراً، والمعروف بصفته الرسمية أكثر كمبادرة نشر الأمن، وسد المنافذ في نظام منع انتشار الأسلحة النووية التي تسمح للدول بالتكديس الشرعي لمخزون الوقود النووي، وتشديد آليات للتطبيق بحيث ترد على الانتهاكات التي تقوم بها أنظمة حكم حالية تناهض مبدأ منع انتشار الأسلحة النووية.

- الموافقة على دور مؤسسات متعددة الأطراف

من المحتمل تأمين زيادة ذات شأن من الدعم المالي والعسكري من أوروبا، على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لقبول مشاركة أوروبية أعظم في الإدارة السياسية للعراق.

تمثل إيران مسألة ثانية. تواجه إيران جدالات داخلية واسعة حول توجهات سياساتها القومية والخارجية. على الأميركيين والأوروبيين تنسيق سياساتهم، بالتعاون مع روسيا أيضاً إذا أمكن، لإفهام الإيرانيين جيداً كيف سيتفاعل المجتمع الدولي تجاه قراراتهم بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعم الإرهاب، ونشر الديمقراطية. ان أهمية تشجيع تصحيح الإصلاح السياسي في إيران وإبطال مفعول التهديدات المحتملة التي قد تشكلها تلك البلد، يجب أن يوفر حافزاً قوياً لأوروبا والولايات المتحدة للعمل بانسجام.

والمسألة الثالثة هي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. يتمثل الإدراك الواسع الانتشار في أوروبا بان التحيز الأميركي لإسرائيل يُضعف دعم السياسة الخارجية الأميركية في أوروبا. في نفس الوقت، يرى عدد كبير من صانعي السياسة الأميركيين ان سياسة أوروبا تجاه النزاع تعكس ضمناً موقفاً مؤيداً للفلسطينيين. يحتاج كلا الطرفين إلى القيام بجهد لتحقيق موقف مشترك. على الولايات المتحدة ان تحدد بدقة أكبر مفهومها للدولة الفلسطينية، وعلى أوروبا ان تأخذ بجدية أكبر هواجس إسرائيل الأمنية.

والمجال الرابع للتعاون الأطلسي في مشروع الشرق الأوسط الكبير يتعلق بالتطوير السياسي والاقتصادي للمنطقة على المدى الطويل. تخلفت دول عديدة في المنطقة عن بقية العالم في التحرك تجاه تحقيق مجتمعات ديمقراطية واتباع اقتصاديات السوق. تتطلب معالجة هذه المشكلة جهداً مكثفاً من قبل أوروبا والولايات المتحدة لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي. ولا يجب ان يكون الهدف فرض تغيير على المجتمعات التقليدية، بل بالأحرى العمل مع القادة السياسيين، والاقتصاديين، وقادة المجتمع المدني في دعم عملية متدرجة تهدف إلى الإصلاح.

الخلاصة

دعمت الرؤية البعيدة النظر والشجاعة السياسية استدامة الشراكة الأطلسية لمدة نصف قرن، ووفرت فوائد ساحقة للأوروبيين، وللأميركيين، وللعالم. تختلف تحديات يومنا الحاضر، لكن فوائد الشراكة لا زالت كبيرة كما تبقى كبيرة اكلاف السماح لهذه الشراكة بان تتآكل. تُظهر الخلافات التي ظهرت مؤخراً الصعوبات التي تبرز أمام أميركا وأوروبا عند فشلها في العمل كشريكتين، كما تظهر أنه من الأفضل معالجة المشاكل الضاغطة بالتعاون معاً.

كان الاختلاف حول فعالية ومسؤولية المؤسسات الدولية مصدرراً رئيسياً للخلاف الأطلسي منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي، على الأقل. على اثر الخلافات حول المعاهدة الشاملة لتحريم تجارب الأسلحة النووية، وبروتوكول كيوتو، ومحكمة العدل الدولية، تطور الآن إحساس متعاظم لدى أوروبا، ولدى منتقدي سياسة إدارة بوش داخل الولايات المتحدة، بأن الأميركيين أصبحوا يتبعون سياسة التصرف من جانب واحد فقط. وبينما أصبح الأوروبيون يُعتبرون من جانب الأميركيين الذين ينتقصون من أهميتهم على أنهم متعددي الجوانب وساذجين ولا يميزون الأمور، وهدفهم الحقيقي هو كبح القدرة الأميركية. تغفل هذه الملاحظات طبيعة المشكلة. فالخلافات حول السياسة، وليس الاختلافات حول فائدة المؤسسات الدولية، هي التي سببت معظم هذه الصدمات. لو تمكن الأوروبيون والأميركيون من التوصل إلى إجماع في الرأي حول المسائل المطروحة، لبدت الخلافات حول أسلوب العمل اقل خطورة بكثير.

وكما أوضحته تجارب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فإن اتفاق الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على أهداف سياسة معينة، سوف يتبعه عادة أطر للعمل المؤسساتي لتحقيق أهداف هذه السياسة.

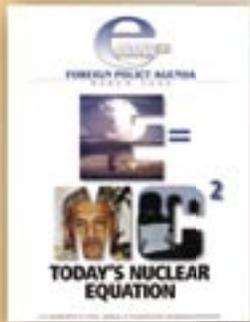
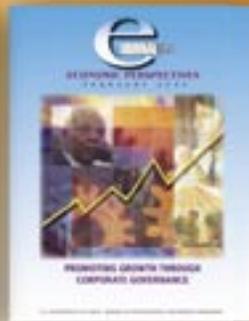
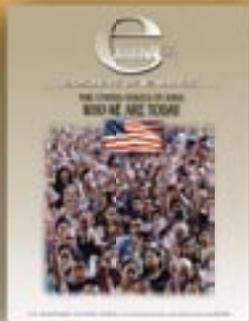
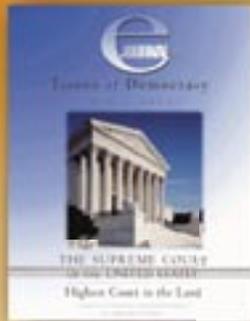
هناك أسباب ضاغطة الآن على جانبي الأطلسي لإحياء هذا التقليد الذي يتم بموجبه تحديد الشكل طبقاً للوظيفة المرجوة من الحلف. كما سوف تجد أوروبا أن المؤسسات الدولية ستصبح أقل فعالية عندما تتوقف عن دعمها القوة العظمى الوحيدة في العالم. وستفقد الولايات المتحدة الدعم الخارجي عندما ينظر إليها بأنها تتصرف من جانب واحد وهذا سوف يصعب الأمور أكثر أمام واشنطن في سعيها لتجنيد حلفاء من اجل تحقيق أهدافها، كما في تنظيم حشد الدعم الداخلي لسياستها.

- بناء أسلوب عمل مشترك تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير

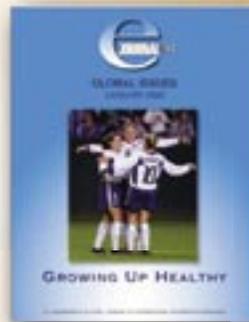
يُشكل الشرق الأوسط الكبير جزءاً من العالم يملك أعظم إمكانات للتأثير على أمن وازدهار كل من الأوروبيين والأميركيين على حد سواء. على المجتمع الأطلسي أن يتعامل مع أربع مسائل مركزية، أولها العراق. يجب ان يضع الأوروبيون والأميركيون جانباً الطموحات السياسية والاقتصادية الضيقة في المنطقة، وان يتحملوا بصورة مشتركة مسؤولية ضمان استقرار هذا البلد. يُثبت الحلف الأطلسي قيمته الآن في أفغانستان، ويُعتبر الخليفة الطبيعية للوجود العسكري الدولي الحالي في العراق. فإذا كان

في نهاية المطاف، يمكن ان تريح أوروبا وأميركا الكثير من العمل كحليفتين أكثر من بقائهما حياديتين أو عدوتين. ومع قيام قيادات متنورة، تستطيع الحكومات والمواطنون على جانبي الأطلسي الاقتناع بهذه الحقيقة والعمل بموجبها.

هذا المقال نسخة مختصرة لتقرير وضعه فريق عمل مستقل تحت رعاية مجلس العلاقات الخارجية برئاسة هنري أي. كيسنجر ولورانس ايتش. سامرز. عمل شارلس كوبشان مديراً للمشروع. للحصول على النص الكامل للتقرير «تجديد الشراكة الأطلسية» انظر الموقع على الإنترنت:
http://www.cfr.org/pdf/Europe__TF.pdf



A
NEW JOURNAL
APPEARS EACH
MONTH
IN DIFFERENT
LANGUAGE
VERSIONS



REVIEW THE FULL LISTING OF TITLES AT
<http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm>



<http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm>

U.S. DEPARTMENT OF STATE / BUREAU OF INTERNATIONAL INFORMATION PROGRAMS